محددات الإفصاح المحاسبى عن المخاطر لأغراض إدارة المخاطر المصرفية فى بيئة الأعمال المصرية

Determinants of Accounting Risk Disclosure for the Purposes of Banking Risk Management in Egyptian Business Environment

أ/ محمد موسى عبد الله سلطان
مدرس مساعد – كلية التجارة – جامعة كفرالشيخ
mohamed200soltan@gmail.com

أ.د/ رضا ابراهيم عبد القادر صالح
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
reda.saleh@com.kfs.edu.eg

أ.د/ على مجاهد أحمد السيد
أستاذ التكاليف والمحاسبة الإدارية
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
ali.elsayed1@com.kfs.edu.eg

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد (9)- العدد (15) الجزء الثالث
يناير 2023م
رابط المجلة: https://csj.journals.ekb.eg

محددات الإفصاح المحاسبى عن المخاطر لأغراض إدارة المخاطر المصرفية فى بيئة الأعمال المصرية.

المستخلص

يهدف هذا البحث إلي إقتراح إطار للإفصاح عن المعلومات المحاسبية يتم إستخدامه من قبل الشركات لتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض إدارة المخاطر المصرفية فى بيئة الأعمال المصرية. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثون بإجراء دراسة ميدانية من خلال إستطلاع رأي عينة من أكاديمي المحاسبة بالجامعات المصرية، والمديرين الماليين(معدى التقارير المالية)، والعاملين بالقطاع المصرفى، للتعرف على آراء عينة الدراسة فيما يتعلق بأسئلة البحث.

وبإستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة توصل الباحثون إلي النتائج التالية، **أولاً** : وجود إتفاق بين الأطراف الرئيسية المشاركة في الإستبيان حول المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية لأغراض إدارة المخاطر المصرفية، وعدم كفاية هذه المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات لأغراض إدارة المخاطر المصرفية فى بيئة الأعمال المصرية. **ثانياً : إن** الإطار المقترح يساهم فى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض إدارة المخاطر المصرفية فى بيئة الأعمال المصرية. لذلك يوصى الباحثون بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية التى يتضمنها الإطار المقترح لأغراض تحسين إدارة المخاطر المصرفية فى بيئة الأعمال المصرية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبى ؛ إدارة المخاطر المصرفية ؛ البيئة المصرية.

Abstract

This research proposes a framework for disclosing necessary accounting information for managing banking risks in the Egyptian business environment. To achieve this purpose, a field study was conducted to collect a survey data from accounting academics in Egyptian universities, financial managers (preparers of financial reports), and workers in the banking sector.

Using various statistical methods, the study concluded the following results, first**:** There is an agreement between the main respondents of the questionnaire about the accounting information disclosed in accordance with Egyptian and International accounting standards for the purposes of banking risk management. Additionally the results refer to the inadequacy of the accounting disclosed information by Companies. **Second:** The proposed framework contributes to providing the necessary accounting information for the purposes of managing banking risks in the Egyptian business environment. Therefore, managers are recommended to disclose the accounting information included in the proposed framework for the purpose of managing banking risks in the Egyptian business environment.

Key words:
Accounting Disclosure; Banking Risk Management; Egyptian Environment

1. مقدمة:

تعتبر المعلومات المحاسبية أساساً يعتمد عليه لإتخاذ العديد من القرارات من قبل المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمحللين الماليين والمقرضين وغيرهم، وبناء على ذلك فإنه من المفترض أن تساهم المعلومات التى تحتويها التقارير المالية فى تحسين كفاءة القرارات التى يتخذها مستخدمى التقارير المالية. (Bhattacharya et al.,(2013.

إن الهدف الرئيسى للتقارير والقوائم المالية Financial Statements and Reports هو توفير المعلومات التى يعتمد عليها أصحاب المصالح وعلى الخصوص المستثمرين الحاليين والمرتقبين فى تقدير حجم المخاطر التى تتعرض لها الشركات والعائد المتوقع لتلك الشركات، حيث تعتبر التقارير والقوائم المالية الوسيلة التى تعتمد عليها الشركات فى توصيل المعلومات المالية وغير المالية لمستخدميها على إختلاف أنواعهم، وإختلاف إحتياجاتهم وهو ما يمثل مفهوم الإفصاح فى التقارير والقوائم المالية حيث يعرض الإفصاح أهم القواعد، والمبادىء والسياسات المحاسبية التى يتم الإعتماد عليها فى إعداد التقارير والقوائم المالية .

من ناحية أخرى تزايد الإهتمام فى الآونة الاخيرة بموضوع الإفصاح عن المخاطر، فقد تناولت العديد من الدراسات (Han et al, 2018, p91; Abdel-Azim and Abdelmoniem, 2015; Tan et al., 2017; القليطى ،2019 ; حسن، 2017) المخاطر كمكون من مكونات أى شركة، فالشركات تتعرض الى مجموعة من المخاطر المالية، والمخاطر الإقتصادية والسياسية والتشغيلية التى تؤثر على قيم هذه الشركات من خلال التأثير على أسعار أسهم تلك الشركات وقيمتها السوقية . ولعل هذا ما أدى الى قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار الدولى رقم 7 (IFRS 7) بعنوان الأدوات المالية : الإفصاحات، فوفقاً لهذا المعيار يجب على الشركات الإفصاح عن المخاطر، وتحقيق مزيداً من الشفافية فى التقارير السنوية.

على جانب أخر شهدت الآونة الأخيرة تطوراً كبيراً فى القطاع المالى بوجه عام، والقطاع المصرفى بوجه خاص ولعل ذلك يرجع الى التوسع والتنوع فى الأنشطة والخدمات التى يؤديها القطاع المصرفى لعملائه وتعد حدود الدولة الواحدة. فالتنوع فى الخدمات التى تقوم بها البنوك ترتب عليه زيادة درجة التعقيد فى إدارة أصول وخصوم تلك البنوك بهدف تحقيق أفضل عوائد ممكنة، وهو ما يترتب عليه أيضاً مواجهة قدراً كبيراً من المخاطر وذلك فى ظل بيئة عمل تتسم بالديناميكية وصعوبة التحكم فى جميع المتغيرات المحيطة، وبالتالى أصبح لزاماً على البنوك مراقبة مستوى المخاطر التى تحيط بالعمل المصرفى ووضع الإجراءات والضوابط الرقابية اللازمة للسيطرة على الأثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة صحيحة بما يخدم أهداف تلك البنوك .حسين،(2017) .

ويمكن تعريف المخاطر المصرفية بأنها إحتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع من إستثمار معين، أى أن المخاطر تعنى الإنحراف عن ما هو متوقع. بودالى،(2014 ،ص.40).

إن تحديد المخاطر وقياسها وإدارتها من العوامل الرئيسية التى تساعد البنوك فى تحقيق أهدافها، فإذا كانت البنوك تلجأ الى تحمل المخاطرة بهدف تحقيق أفضل وأعلى العوائد، فإن عدم تحديد وقياس وإدارة هذه المخاطر قد يؤدى الى فقدان العوائد التى تسعى البنوك الى تحقيقها بالإضافة الى

الفشل فى تحقيق الاهداف الاستراتيجية التى تسعى الى تحقيقها اى الفشل فى تنفيذ إستراتيجية تلك البنوك.

ولقد ترتب على زيادة وتنوع المخاطر التى تتعرض لها البنوك وكذلك حدوث العديد من الأزمات مثل أزمة الشركات الآسيوية فى أواخر التسعينيات والأزمة المالية العالمية عام 2007 وإنهيار العديد من البنوك الى تسليط الضوء على ضرورة إهتمام البنوك بإدارة المخاطر وتطوير الإستراتيجيات التى يتم إستخدامها لمواجهة المخاطر التى تتعرض لها البنوك. (Abdel-Azim and Abdelmoniem, 2015; Tan et al., 2017)

ويعد الإطار المتكامل الذى أصدرته لجنة المنظمات الراعية Committee of Sponsoring Organization (COSO,2004) فى سبتمبر من عام 2004 بالولايات المتحدة الامريكية إطاراً متكاملاً لإدارة المخاطر حيث أشار هذا الإطار الى أن إدارة المخاطر هى عمل أصيل من ضمن أعمال ومهام مجلس الإدارة حيث يقوم مجلس الإدارة بالوصول بمستوى المخاطر الى مستوى مقبول يمكن تحمله .

وتم تطوير هذا الإطار فى عام 2017 (COSO, 2017) ليوضح أن إدارة المخاطر يجب دمجها فى جميع المستويات داخل الشركات مما يساعد فى تسريع وتعزيز الأداء، كما تضمن هذا الإطار أيضاً أن إدارة المخاطر يجب أن تؤخذ فى الإعتبار عند صياغة إستراتيجيات الشركات ووضع أهدافها حيث أن عملية إدارة المخاطر تعتبر علم وفن، غير أن هذا الإطار غير ملزم للشركات ويرجع ذلك الى تبنى هذا الاطار يحتاج الى العديد من المتطلبات التنظيمية والقانونية .

وفيما يخص إدارة المخاطر فى بيئة الأعمال المصرية فقد تضمن الدليل المصرى لحوكمة الشركات (الصادر عن مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية بالإصدار الثالث فى 26 يوليو 2016) حيث أورد الدليل ص : 30 بأن مجلس إدارة الشركة مسئول بشكل عام عن إدارة المخاطر على النحو الذى يتفق مع طبيعة نشاط الشركة والسوق الذى تعمل به، وكذلك وضع الإستراتيجية لتحديد المخاطر التى تواجه الشركة وكيفية التعامل معها، ومستوى المخاطر المقبول .(الدليل المصرى لحوكمة الشركات ،2016، ص.26)

وفيما يخص إدارة المخاطر بالبنوك المصرية فقد صدرقرار البنك المركزى المصرى فى 5 يوليو 2011 والخاص بحوكمة البنوك، والذى يلزم جميع البنوك التى تخضع لإشراف البنك المركزى بوضع أو تطوير نظم الحوكمة بها بحد اقصى اول مارس 2012، ويرى البعض (الشعراوى ، 2015، قاسم،2017.، الصيرفى،2018) أنه وفقاً لهذا القرار فإنه يجب على البنوك أن يكون لديها أفراد مسئولين عن إدارة المخاطر وتحديد مهامهم ومسئولياتهم، كما يجب أن يكون لدى البنك إدارة للمخاطر تتصل مباشرة بمجلس الإدارة وتقوم برفع التقارير له .

كما تضمنت المادة (146) من قانون البنك المركزى الجديد (قانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠) والتى تتعلق بالإجراءات والجزاءت التى يمكن للبنك المركزى إستخدامها فى حالة خروج البنك عن مساره الصحيح أن للبنك المركزى إتخاذ أى من الإجراءات أو الجزاءات المنصوص عليها بالمادة (147) فى حالة وجود قصور فى إدارة المخاطر أو نظم الحوكمة أو الرقابة الداخلية أو السياسات المحاسبية.(قانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي. متاح على https://egyption-law.com)

2- مشكلة البحث:

تسعى الشركات الى تقديم إفصاحات تتضمن معلومات تتعلق بتلك الشركات بصفة عامة وإفصاحات عن معلومات تتعلق بالمخاطر بصفة خاصة ويتضمن ذلك تحديد أنواع المخاطر التى تتعرض لها هذه الشركات، والطرق والأساليب المستخدمة فى إدارة تلك المخاطر، وكيفية التعامل معها، وهو ما يعطى صورة أكثر وضوحاً ودقة عن مدى قدرة تلك الشركات على الإستمرار وتحقيق التنمية المستدامة.

ولقد أشارت العديد من الدراسات المحاسبية (Abdullah et al., 2015; Alzead and Hussainey ,2017; Elshandidy et al., 2017; Van Vuurn, 2016; Aldasoro et al. 2020; Rahayu et al., 2022 .) الى أن إنخفاض مستوى الإفصاح وما يصاحبه من نقص فى المعلومات التى يتم الإفصاح عنها فيما يتعلق بالمخاطر يؤدى الى تضليل المستثمرين وإتخاذهم قرارات إستثمارية غير سليمة، وأن نقص المعلومات قد يؤدى أيضاً الى حدوث أزمات بالشركات قد تصل الى حد التصفية، أو تحمل خسائر كبيرة لفترات طويلة، ولذلك أصبح من الضرورى على الشركات أن تهتم بإحتياجات أصحاب المصالح من المعلومات عن المخاطر وتقييم الأداء المستقبلى للشركات مما يساهم فى إتخاذ القرارات الرشيدة.

ولقد كشفت دراسة (Tan et al.,2017) أن قيام الشركات بالإفصاح عن المعلومات والإفصاح عن المخاطر فى التقارير السنوية يعد من العوامل الهامة التى تساهم فى إتخاذ قرارات رشيدة من قبل مستخدمى هذه المعلومات، وتعد البنوك أحد مستخدمى هذه المعلومات والتى تعتمد عليها فيما يتعلق بكيفية تجنب وإدارة مخاطرها المصرفية، وهو ما يترتب عليه زيادة أرباح البنوك وتحقيق الأهداف المالية والتشغيلية لتلك البنوك.

من ناحية أخرى يرى البعض (Kosmala et al., 2015) أن زيادة مستوى الإفصاح والشفافية فى الشركات قد يؤدى الى نتائج سلبية ويتمثل ذلك فى فقدان الميزة التنافسية للشركات نتيجة لمعرفة المنافسين لنقاط القوة والضعف بالشركات، كذلك إرتفاع تكاليف إعداد التقارير اللازمة للإفصاح عن المخاطر على نطاق واسع.

كما أوضحت دراسة (Trade and Development Board, (2017 أن مستخدمى التقارير المالية للشركات يواجهون صعوبات فيما يتعلق بالحصول على معلومات عن المخاطر التى تتعرض لها تلك الشركات ويرجع ذلك الى كون المتطلبات الحالية من المعلومات غالباً ما تكون غامضة، وهو ما يعطى إدارة تلك الشركات سلطة تقديرية فيما يتعلق بنطاق الإفصاح عن المخاطر الرئيسية التى تواجهها، بالإضافة الى ان الإدارة يتوافر لديها المرونة فى تحديد النموذج التى سوف تعتمد عليه فى تحديد المخاطر وهو ما يمكن أن يترتب عليه التلاعب من قبل الادارة فى تحديد المخاطر وطريقة الإفصاح عنها .

كما أشارت الدراسة أيضاً الى أن الإفصاح عن معلومات المخاطر يكون منتشر فى أجزاء عديدة من التقارير السنوية وبعض هذه الاجزاء يتم مراجعتها والبعض الأخر لا يتم مراجعتها، كما أن هذ الإنتشار لا يساعد فى تقييم دقة هذا الإفصاح ومدى إكتماله، بالإضافة الى أن المخاطر غير المالية تقع خارج نطاق سيطرة الإدارة وبالتالى فهى غير مؤكدة ولا يمكن قياسها بصورة موضوعية.

فى حين توصلت دراسة (Habtoor et al.,(2018 أن هناك إختلاف كبير بين الإفصاح عن مصادر المخاطر وممارسات إدارة المخاطر، بالاضافة الى أن محتوى الإفصاح عن المخاطر لديه

جوانب سلبية عديدة كونه يكون موجز وبصورة عامة وغامض ومتناثر وغير كاف، وليس فعالاً ويفتقد الى القابلية للمقارنة وسهولة القراءة والتوحيد والتماسك، بالإضافة الى ميل الشركات للإفصاح عن المخاطر التى حدثت فى الماضى بصورة نوعية وتناول المخاطر المالية فقط دون التطرق الى المخاطر المستقبلية والمخاطر غير المالية.

على جانب أخر وفى ظل سعى البنوك التجارية لتحقيق ربحية أكثر فان ذلك يعنى بالضرورة تحمل مخاطر أكثر وذلك يرجع لوجود علاقة طردية بين العائد والمخاطرة، ومن هنا تعمل البنوك التجارية على تحسين الأداء المالى بمختلف الطرق والذى يتطلب ضرورة إدارة المخاطر التى تتعرض لها البنوك أثناء القيام بأنشطتها وخدماتها فى سبيل تحقيق أهدافها.

وتتعرض البنوك للعديد من المخاطر المصرفية أبرزها ما يلى:

1- **مخاطر الإئتمان**: التى تنتج عن فشل أو تعثر بعض العمليات الإئتمانية التى تقوم بها البنوك التجارية، ويرى البياتى، (2017، ص 664) أن أهم المخاطر الإئتمانية التى تتعرض لها البنوك تتمثل فيما يلى: مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة، مخاطر الربحية مقابل الإئتمان، مخاطر عدم القدرة على السداد، مخاطر تأكل الضمانات، مخاطر التركيز، والمخاطر السياسية والقانونية..
2- **مخاطر السيولة**: وهى المخاطر التى تؤدى الى تحقيق خسائر نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته فى ميعاد إستحقاقها بأقل خسائر ممكنة.

فى حين يرى سليم، (2016، ص 64) أن مفهوم السيولة للبنك التجارى تعنى مدى قدرته على مواجهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الإئتمان من خلال الأرصدة النقدية السائلة التى يحتفظ بها فى خزائنه أو من خلال تحويل ما لديه من أصول أخرى الى نقود سائلة دون تحمله لأى خسارة . فى حين أن إدارة مخاطر السيولة فى البنوك تعنى قيام البنوك بدراسة إحتياجاتها من نقد وأصول سائلة والبحث عن كيفية مواجهة هذه الإحتياجات بأفضل السبل وأكثرها فعالية.

3- **مخاطر السوق** : وهى المخاطر الناتجة عن التعرض للخسائر نتيجة التغيرات غير المتوقعة فى القيمة السوقية للأدوات المالية . وتتضمن هذه المخاطر مخاطر سعر الفائدة الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة ومخاطر التسعير أو مخاطر القيمة العادلة والتى تنتج من التغير فى قيمة أدوات الملكية الصادرة عن المنشأة ومخاطر أسعار الصرف والتى تتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية ومخاطر تحويل تلك العملات الى العملة المحلية.
4- **المخاطر التشغيلية** : وهى تلك المخاطر المرتبطة بأداء العمل البنكى أو الاخطاء البشرية او تعطل انظمة البنوك، فهى تمثل الخسائر الناتجة عن فشل العمليات الداخلية والافراد والانظمة الى جانب الخسائر الناتجة عن الأحداث الخارجية .

على جانب أخر فقد أوضحت دراسة على،(2017) بأن المخاطر غير المالية التى تتعرض لها البنوك تتكون من مجموعة المخاطر يمكن عرضها كما يلى:

- مخاطر السلع الأساسية : ويقصد بها المخاطر الناتجة عن تغير الطرق المستخدمة فى التسعير.
- المخاطر الإستراتيجية: والتى تتعلق بتحقيق الأهداف المستقبلية .
- مخاطر الأعمال : والتى تتعلق بكيفية إستغلال الموارد المتاحة.

- المخاطر التشغيلية : والتى تتعلق بالرقابة الداخلية والسياسات واللوائح المطبقة ومدى الإمتثال لها.
- مخاطر المعلومات والتكنولوجيا: وتشمل المخاطر الناتجة عن فشل النظام المطبق والمخاطر التقنية ومخاطر الأمان والحماية.
- المخاطر البيئية: والتى تتعلق بالظروف التى يتم العمل فيها من حيث الظروف البيئية والإجتماعية والكوارث الطبيعية.

بناء على ما سبق فإن إتخاذ الإجراءات والسياسات والاستراتيجيات لتجنب هذه المخاطر او التقليل منها وإدارتها سوف ينعكس بصورة إيجابية على البنوك ومن ثم القطاع المصرفى وعلى الإقتصاد القومى ككل، ولا يمكن إدارة تلك المخاطر الا من خلال توافر مستوى مقبول من المعلومات التى تساهم فى إدارة تلك المخاطر وهوما يحاول أن يوفره الإطار المقترح.

ومما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث فى محاولة الإجابة على الأسئلة البحثية الآتية:

السؤال الرئيسى الأول ويتمثل فى **هل يوجد إتفاق حول المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها وفقاً للمعايير المحاسبية المصرية والدولية لأغراض إدارة المخاطر المصرفية ؟**

السؤال الرئيسى الثانى ويتمثل فى **هل يساهم الإطار المقترح في تحسين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض إدارة المخاطر المصرفية بالبنوك التجارية فى البيئة المصرية ؟**

3- أهداف البحث:

يتمثل هدف هذا البحث فى إقتراح إطار للإفصاح عن المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض إدارة المخاطرالمصرفية بالبنوك التجارية وذلك من خلال تحقيق الهدفين الرئيسيين التاليين:

يتمثل الهدف الرئيسى الأول فى تحليل وعرض ماهية وطبيعة المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية لأغراض إدارة المخاطر المصرفية في البيئة المصرية.

بينما يتمثل الهدف الرئيسى الثانى للدراسة فى تحديد مساهمة الإطار المقترح للإفصاح عن المعلومات المحاسبية التى يجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة المخاطر المصرفية بواسطة البنوك المصرية.

4- أهمية البحث:

يمكن عرض أهمية هذا البحث من ناحيتين أحدهما علمية والأخرى عملية كما يلى:

1/4 الأهمية العلمية: يستمد هذا البحث أهميته العلمية مما يلى:

1- ضرورة مواكبة البحث العلمى للمتغيرات المستجدة التي من شأنها التأثير على الأداء المالي للشركات وقياسه والإفصاح عنه، وكيفية إدارة المخاطرالمصرفية التى تتعرض لها البنوك وذلك للمساهمة في حل العديد من المشكلات ذات الصلة.
2- يأتى هذا البحث كمساهمة فى الأبحاث التى تتناول الأثار المترتبة على الإفصاح عن المعلومات اللازمة لإدارة المخاطر المصرفية، وإنعكاس ذلك على قرارات مستخدمى هذه التقارير.

3- يعتبر هذا البحث إضافة أكاديمية نظرا لإستخدامه منهجية متطورة لقياس مستوى الإفصاح المحاسبى عن المعلومات الخاصة بالمخاطر، والتى تساهم فى عملية إدارة تلك المخاطر من خلال الإطار الذى تم إقتراحه .

2/4 الأهمية العملية: يستمد هذا البحث أهميته العملية من خلال ما يلى :

1- توجيه الإهتمام نحو الأثار المترتبة على الإفصاح عن المعلومات بالتقارير المالية اللازمة لإدارة المخاطر المصرفية.
2- تسليط الضوء على المخاطر المصرفية التى تتعرض لها البنوك التجارية فى بيئة الأعمال المصرية وكيفية قياس هذه المخاطر والعوائد التى تحققها البنوك من قياس وتحديد وإدارة تلك المخاطر.
3- توجيه وجذب إنتباه معدى التقارير المالية بضرورة الأخذ فى الإعتبار المتغيرات الإقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية التى تخضع لها جمهورية مصر العربية عند صياغة معيار محاسبى مصرى خاص بالإفصاح عن معلومات المخاطر.

5 - منهجية البحث:

إعتمد الباحثون على المنهج الوصفى التحليلى فى دراسة وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بدراسة الإفصاح عن المعلومات التى تتعلق بالمخاطر بالقوائم والتقارير المالية ومن ثم وضع إطار مقترح لذلك الإفصاح، وفي إطار ذلك تم الإطلاع على الدراسات والمقالات والبحوث العلمية المختلفة ذات الصلة بهدف التأصيل العلمى لموضوع الدراسة، وتحديد أهم المتغيرات المتعلقة بها، ومن ثم إشتقاق الفروض الإحصائية الخاصة بالأبعاد المختلفة للمشكلة بهدف إختبارها إحصائيا فى بيئة الأعمال المصرية. كما اعتمد الباحثون علي المنهج الاستقرائي في اختبار تلك الفروض ميدانيا علي عينة مكونة من 158 فردا من كل من أعضاء هيئة التدريس، المديرين الماليين (معدي التقارير المالية)، العاملين بالقطاع المصرفى.

6 - فروض البحث:

بالإعتماد على مشكلة البحث والإتساق مع أهدافه يمكن صياغة فروض البحث كما يلى:

- الفرض الرئيسى الأول **"يوجد إتفاق حول المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها وفقاً للمعايير المحاسبية المصرية والدولية لأغراض إدارة المخاطر المصرفية فى بيئة الاعمال المصرية".**
- الفرض الرئيسى الثانى ويتمثل فى **"يساهم الإطار المقترح للإفصاح عن المعلومات المحاسبية فى توفير المعلومات اللازمة لأغراض إدارة المخاطر المصرفية فى بيئة الاعمال المصرية".**

7- نطاق وحدود البحث:

يتناول البحث بصورة أساسية إقتراح إطار للإفصاح عن المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض إدارة المخاطر المصرفية من خلال مجموعة من المؤشرات تتضمن مجموعة من المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة المخاطر المصرفية فى بيئة الأعمال المصرية، ومن ثم تتمثل حدود البحث في الآتي:

1- لم يتطرق البحث في إطاره النظري إلي تناول المعلومات التى يتم الإفصاح عنها إلا بالقدر الذي يخدم هذا البحث.

2- لم يتطرق البحث إلي بيان أثر تطبيق الاطار المقترح للافصاح على شركات المساهمة غير المقيدة ببورصة الأوراق المالية أو شركات قطاع الأعمال العام.

8- تنظيم الدراسة:

إنطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه، فقد تم تنظيم باقى أجزاء البحث على النحو التالى: يتناول القسم التاسع الدراسات السابقة، ويتناول القسم العاشرإدارة المخاطرالمصرفية، ويتناول القسم الحادي عشرالإفصاح المحاسبى وعلاقته بإدارة المخاطر، فى حين يتناول القسم الثاني عشر الدراسة الميدانية، فى حين يتناول القسم الثالث عشر والأخيرالنتائج والتوصيات.

9- الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

لقد تعددت الدراسات التى تناولت موضوع الإفصاح المحاسبى بصورة عامة والإفصاح عن المخاطر بصورة خاصة هذا بالإضافة الى موضوع إدارة المخاطرالمصرفية، حيث تناول العديد من الباحثين موضوع الإفصاح المحاسبى وإدارة المخاطر المصرفية من آبعاد أو زوايا مختلفة، ولتحقيق هدف البحث، فقد قام الباحثون بتبويب الدراسات المرتبطة بموضوع البحث تبويباً موضوعياً إلى مجموعتين على النحو التالى:

1- دراسات تناولت أهمية دور الإفصاح المحاسبى والإفصاح عن المخاطر.

2- دراسات تناولت إدارة المخاطر بالبنوك.

1/9 دراسات تناولت الإفصاح المحاسبى والإفصاح عن المخاطر.

تناولت العديد من الدراسات موضوع الإفصاح المحاسبى بصورة عامة والإفصاح عن المخاطر بصفة خاصة حيث تناول بعض الباحثين العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر وأسعار الأسهم المتداولة بأسواق الأوراق المالية فى حين هدف البعض الأخر الى دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح الإختيارى عن المخاطر غير المالية بالشركات وعلاقة هذا الإفصاح بخصائص مجلس إدارة تلك الشركات، هذا بالإضافة الى قيام بعض الباحثين بدراسة ممارسات الإفصاح عن المخاطر وعلاقته بتعزيز الشفافية ،وتخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات ويمكن عرض مجموعة من هذه الدراسات كما يلى:

1/1/9دراسة Ray (2015)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية IFRS على منفعة المعلومات التى توفرها القوائم المالية المعدة وفقاً لهذه المعايير من حيث القابلية للتعاقد والشفافية وأثر الافصاح عن تلك المعلومات فيما يتعلق بالمخاطر الإئتمانية، او بمعنى أكثر وضوحاً منفعة المعلومات الواردة فى القوائم المالية المعدة وفقاً لـ IFRS فى إبرام عقود الدين.

إعتمدت الدراسة على بيانات عقود الديون المبرمة فى 43 دولة خلال الفترة من عام 2001 الى عام 2010 . حيث إشتملت العينة على 5547 ملاحظة (1698للقروض، 3849 للسندات) بما فى ذلك 1479 قضية ديون (273قروض، 1206 سندات) من 22 دولة تتبنى معايير التقارير المالية

الدولية، 4069 قضية ديون (1425 قروض، 2643 سندات) من 21 دولة لا تتبنى معايير التقارير المالية الدولية.

توصلت الدراسة الى ما يلى:

1- وجود إنخفاض كبير فى كل من تكرار ومبلغ عقود الدين فى الدول التى تتبنى معايير التقارير المالية الدولية بعد تطبيقها ولا يحدث ذلك فى الدول الأخرى.
2- بالنسبة للدول التى قامت بإحلال معايير التقارير الدولية محل معاييرها المحلية فإن المعلومات التى توفرها القوائم المالية فى تلك البلدان تكون أقل منفعة فى عمليات التعاقد الخارجى أى تؤثر سلباً على عملية التعاقد، ومن المتوقع أن ينخفض إستخدام عقود الدين بالتبعية، ولكن لم يتم إثبات ذلك فى الدول التى لا تتبنى معايير التقارير المالية الدولية.
3- أن النتائج التى تم التوصل اليها تؤكد على نتيجة هامة مفادها أن القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية لديها أوجه قصور فى عملية تعاقد الديون ولعل ذلك يرجع الى إعتماد المعايير الدولية على تحديد المبادىء والتى قد تستخدمها الادارة فى التلاعب بالقوائم المالية، فالقوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير التقارير الدولية قد تستخدم من أجل التعاقد بشكل عام ولابد أن ينعكس ذلك فى عملية وضع المعايير.

2/1/9 درسة Al Hadi etal., (2016)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على العلاقة التى تربط بين كل من الإفصاح عن مخاطر السوق من ناحية، وكفاءة القرارات الإستثمارية التى يتم اتخاذها فى تلك الشركات من ناحية أخرى. وقد إعتمدت هذه الدراسة على بيانات عينة من الشركات المالية فى دول مجلس التعاون الخليجى خلال الفتره من عام 2007 حتى 2011 باجمالى عدد 533 مشاهدة .

وخلصت الدراسة الى ان هناك علاقة إرتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين الإفصاح عن المخاطر السوقية وكل من نقص وزيادة الإستثمار، وتتضح هذه العلاقة بصورة كبيرة فى الشركات كبيرة الحجم. كما خلصت الدراسة أيضاً الى أن الإفصاح عن المخاطر السوقية يقلل من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ويخفض الخطر الأخلاقى.

3/1/9 دراسة Jizi and Dixon.,(2017)

هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر محتوى الإفصاح عن إدارة المخاطر على أسعار الاسهم، وتقلبات العائد.إعتمدت هذه الدراسة على البيانات الخاصة بمجموعة من البنوك بالولايات المتحده الامريكية خلال الفتره من عام 2009 الى عام 2010 باجمالى عدد 196 مشاهدة.

وقد توصلت الدراسة الى أن الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر يعد ذات أهمية بالنسبة للمستثمرين ويؤثر على أسعار الاسهم، ويؤدى الإفصاح أيضا الى تقليل تباين العوائد بين السنوات، ويقلل من درجة عدم التاكد الخاص بتعرض البنوك للفشل.

4 /1/9 دراسة مليجى،(2017).

هدفت هذه الدراسة الى إستكشاف العوامل التى تؤثر فى الإفصاح عن المخاطر وتحليل أثر ذلك على القرارات المالية فى الشركات المسجلة فى سوق رأس المال المصرى. إعتمدت الدراسة على تحليل محتوى التقارير السنوية لعينة من الشركات المسجلة فى بورصة الأوراق المالية المصرية فى الفترة من عام 2014 حتى عام 2016 بإجمالى مشاهدات 519 مشاهدة، وذلك لإختبار العلاقة

بين الإفصاح عن المخاطر وكل من خصائص الشركة وآليات الحوكمة، وكذلك أثر هذا الإفصاح على قرار إدارة السيولة داخل الشركة، وقرار إختيار مصادر التمويل ما بين الملكية والدين، وإعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد والإحتمالى فى تحليل النتائج.

توصلت الدراسة الى النتائج الأتية:

1- ضعف مستوى الإفصاح على المخاطر فى التقارير السنوية للشركات الممثلة لعينة الدراسة.
2- الإفصاح عن المخاطر يؤثر على قرارات الإدارة فى تحديد حجم السيولة وإختيار مصدر التمويل.
3- وجود علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة، وربحيتها، وطبيعة النشاط، والتسجيل فى أسواق مالية أخرى، ونسبة الأعضاء غير التنفيذين بمجلس الإدارة، حجم مجلس الادارة، ووجود لجنة لإدارة المخاطر، الملكية الأجنبية، وجودة لجان المراجعة وبين مستوى الإفصاح على المخاطر.
4- هناك علاقه سالبة ذات دلالة معنوية بين إزدواج دور المدير التنفيذى الأول، والملكية الإدارية وبين مستوى الإفصاح عن المخاطر.

Habtoor.et al., (2018). 5/1/9

تتناول هذه الدراسة الصورة الشاملة لمستوى ومضمون ممارسات الإفصاح عن المخاطر فى الدول النامية والتى تختلف فيما بينها فى النظم القانونية والثقافية.

إعتمدت الدراسة على تحليل محتوى وقياس الإفصاح على المخاطر فى التقارير المالية للشركات السعودية غيرالمالية المدرجة بسوق المال السعودى خلال الفتره 2008 الى عام 2011 .

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1- عدم رغبة الشركات السعودية فى تقديم الإفصاح عن المخاطر بجودة عالية، ويرجع ذلك الى السرية المتأصلة فى السوق السعودى، وتم التوصل لهذه النتيجة بناء على أن محتوى الإفصاح عن المخاطر يشمل مخاطر غير مالية فى صورة وصفية، وتتعلق بالماضى، وذلك مقارنة بالإفصاح عن المخاطر المالية فى صورة كمية وكذلك تلك المخاطر التى تتعلق بالمستقبل.
2- الشركات والهيئات السعودية تعطى مزيداً من الإهتمام بشكل الإفصاح بدلا من الإهتمام بمحتوى الإفصاح عن المخاطر.
3- ميل الشركات السعوديه الى وصف مصادرعوامل الخطرالتى تواجهها الشركات بصورة عامة دون الإشارة الى كيفية التعامل مع هذه المخاطر، أو أثارتلك المخاطرعلى الشركات فى الفترة القادمة.
4- زياده مستوى الإفصاح عن المخاطر خلال فترة الدراسة.

6/1/9 دراسة Mariano (2018)

هدفت الدراسة إلى إختبارأثر المعيار الدولى للتقارير المالية IFRS 13 الخاص بتقديرات القيمة العادلة على المخاطر الإئتمانية للمؤسسات المالية فى تقديرات قيمة الأصول والإلتزامات المالية بإستخدام بيانات السوق . إعتمدت الدراسة على تحليل بيانات 77 شركة من الشركات غير المالية

(بعـدد 462 مشـاهدة) و15 مؤسسـة ماليـة (90 مشـاهدة) مـن المؤسسـات المسـجلة فـى EUROSTOXX-50 وذلك فى الفترة من 2010 إلى 2015 .

وخلصت الدراسة إلى ما يلى:

1- إن أثار الرفع المالى لم تتغير بعد تبنى معيار IFRS13 وأسعار ممارسات خيارات الإستدعاء إنخفضت مقارنة مع مجموع القيمة الدفترية للديون.
2- مخاطر الإئتمان التى تتعلق بالمؤسسات المالية إرتفعت بعد تبنى معيار IFRS 13.
3- إن مخاطر تقدير الأصول فى الشركات الصناعية تكون أقل من مخاطر حقوق الملكية، وأن تلك الأصول الصناعية هى صاحبة أكبر قيمة فى مخاطر التقدير فى حين أن القطاع الصحى هو صاحب أقل مخاطر فى التقدير .

7/1/9 دراسة القليطى (2019)

هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة ونوع الإفصاح عن معلومات المخاطر فى التقاريرالسنوية للشركات المدرجة فى سوق رأس المال المصرى. كذلك التعرف على تاثير الإفصاح عن المخاطر على القيمة السوقية للشركات المدرجة فى سوق رأس المال المصرى، هدفت الدراسة أيضاً الى التعرف على أهمية ومنفعة معلومات المخاطر المفصح عنها فى التقارير السنوية بالنسبة للمستثمرين فى سوق الأسهم المصرى. إعتمدت الدراسة على تحليل محتوى التقارير المالية لعينة مكونة من 94 شركة من الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال عام 2017.

خلصت الدراسة الى النتائج الأتية:

1- إنخفاض مستوى الإفصاح عن المخاطر فى التقارير السنوية للشركات المدرجة فى البورصة المصرية.
2- إن معلومات المخاطر التى يتم الإفصاح عنها بالتقارير السنوية للشركات المدرجة بالبورصة المصرية تمثل معلومات مالية وأغلبها معلومات سارة عن المخاطر، ويتم تجاهل الإفصاح عن المخاطرغير المالية.
3- إن نوع القطاع الذى تنتمى اليه الشركة يعتبر من العوامل التى تؤثر بصورة كبيرة على مستوى الإفصاح عن معلومات المخاطر.
4- إن الإفصاح عن المخاطر يؤثر على القيمة السوقية للشركات فى كل قطاع من قطاعات الدراسة.
5- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية، والقيمة السوقية للشركات المدرجة فى البورصة المصرية.

8/1/9 صالح وأخرون (2020).

هدفت الدراسة الى إختبار أثر خصائص مجلس الإدارة المتمثلة فى (حجم مجلس الادارة، إستقلال مجلس الإدارة، الجمع بين دور رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، عدد إجتماعات مجلس الادارة) على مستوى الإفصاح الإختيارى عن المخاطر غير المالية. إعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 77 شركة من الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرى خلال العام المالى (2018/2017)، وتم الإعتماد على أسلوب تحليل المحتوى لقياس مستوى الإفصاح الإختيارى عن المخاطر غير المالية فى التقارير المالية السنوية.

توصلت الدراسة الى :

- وجود أثر ايجابى ذو دلالة إحصائية لكل من حجم مجلس الإدارة، وإستقلال مجلس الادارة على مستوى الإفصاح الاختيارى عن المخاطر غير المالية.
- وجود أثر سلبى ذو دلالة إحصائية للجمع بين دور رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب على مستوى الإفصاح الاختيارى عن المخاطر غير المالية.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعدد إجتماعات مجلس الإداره على مستوى الإفصاح الاختيارى عن المخاطر غير المالية.

9/1/9 دراسة إبراهيم (2021).

هدفت الدراسة الى القيام بتوضيح ممارسات الإفصاح عن المخاطر بالتقارير السنوية للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرى، هذا بالإضافة الى توضيح العلاقة بين خصائص الشركات المصرية موضع الدراسة ومستوى الإفصاح عن تلك الممارسات. إعتمدت الدراسة على عينة من الشركات المصرية المقيدة بمؤشر(EGX100) وتمثلت فى عدد 52 شركة، وتم تجميع البيانات من خلال التقارير المالية لشركات العينة خلال الفترة من 2015 حتى 2019 باجمالى 260 تقرير خلال سنوات الدراسة، وتمثلت خصائص الشركة فى حجم الشركة، الرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة.

وقد توصلت الدراسة الى ما يلى :

- إنخفاض مستوى الإفصاح عن المخاطر فى مصر مقارنة ببعض الدول الناشئة والمتقدمة.
- إنخفاض مستوى جودة محتوى الإفصاح فى البيئة المصرية للشركات موضع الدراسة وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات غير المالية التى تتضمنها تقارير شركات العينة.
- وجود تأثير جوهرى موجب لحجم الشركة، وحجم مكتب المراجعة فى مستوى الإفصاح عن المخاطر.
- عدم وجود تأثير جوهرى للرافعة المالية فى مستوى الإفصاح عن المخاطر.

10/1/9 دراسة الحربى والصائغ (2022).

هدفت هذه الدراسة الى إختبار أثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالى للبنوك المدرجة فى سوق الأسهم السعودى (تداول). إعتمدت الدراسة على تحليل التقارير والقوائم المالية السنوية لمجموعة من البنوك المسجلة فى سوق الأسهم السعودى خلال الفترة من 2015 الى 2019.

توصلت الدراسة الى ما يلى:

1- زيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر بشكل تصاعدى خلال فترة الدراسة بالبنوك محل الدراسة.
2- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطرعلى الأداء المالى للبنوك المدرجة فى السوق السعودى.
3- وجود علاقه عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر والأداء المالى مقاس بمؤشرات السيولة (نسبة السيولة القانونية ،ونسبة الرصيد النقدى).
4- وجود علاقة إرتباط عكسية لكنها ذات دلالة إحصائية بين المخاطر وبين مؤشرات الربحية (معدل العائد على الاصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية).

2/9 المجموعة الثانية دراسات تناولت إدارة المخاطر:

هناك العديد من الدراسات التى تناولت إدارة المخاطربوجه عام ومخاطر الإئتمان والسيولة على وجه الخصوص، حيث تناول الباحثين هذا الموضوع من جانب إمكانية تحليل وقياس هذه المخاطر، بينما تناول البعض الاخر كيفية قياس تلك المخاطر وإدارتها والحد منها، وتناول البعض الاخرذلك الموضوع من حيث دوافع إدارة تلك المخاطروالإختلاف بين البنوك العادية والبنوك الإسلامية فى إدارة تلك المخاطر وفيما يلى عرض لبعض هذه الدراسات.

1/2/9 دراسة سليم وأخرين (2016).

هدفت الدراسة إلى تقدير وتحليل مخاطر السيولة بإستخدام مقارنة السيولة المعرضة للخطر (Liqudity at Risk) فى الجزائر . ويتحقق ذلك من خلال التركيز على مخاطر السيولة التى تواجه البنوك والمؤسسات المالية، والتعرف على آلية عمل مناهج السيولة المعرضة للخطر كأداة لتقدير الخسائر المحتملة التى تتعرض لها الكيانات المالية، وكذلك تقدير قيمة السيولة الواجب الإحتفاظ بها فى ظل المخاطر، والتعرف على أفضل الممارسات المصرفية فى إدارة المخاطر والأدوات المستخدمة فى قياس ومتابعة تلك المخاطر.

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى فى تحليل مشكلة البحث وتفصيل الجوانب المتعلقة بماهية المخاطر ومفهوم القيمة المعرضة للخطر وأساليب قياسها والتنبؤ بها، بالإضافة الى الإستعانة بمجموعة من الأساليب الرياضية والكمية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الاتية:

1- إن مقارنة السيولة المعرضة للخطر من أهم المقاييس الكمية لمخاطر السيولة وهذا لما توفره من مزايا تتمثل فى سهولة وسرعة حساب هذا المقياس والدقة فى إعطاء رقم وحيد يعبر عن حجم مخاطر السيولة .

2- على الرغم من أهمية مؤشر مقارنة السيولة المعرضة للخطر فى قياس مخاطر السيولة إلا أنه يعانى من أوجه قصوروخاصة خلال الأزمات المالية بالإضافة الى عدم القدرة على التنبؤ فى المدى الزمنى البعيد.

2/2/9 دراسة البياتى (2017).

هدفت الدراسة إلى بيان أثر خاصية الموثوقية كأحد مخرجات نظام المعلومات المحاسبى الإلكترونى فى تطوير إدارة مخاطر الإئتمان فى القطاع المصرفى العراقى.أعتمدت الدراسة على قوائم الإستقصاء كأداة رئيسية لجمع البيانات من المحللين الماليين، المحاسبين فى قسم المخاطر، المحاسبين فى قسم الإئتمان فى عشرة بنوك عراقية وبلغت عينة الدراسة 148 مفردة .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلى:

1- ضعف الدور الذى توليه إدارة البنوك فى القطاع المصرفى العراقى لإدارة مخاطر الإئتمان مما يؤدى الى التقليل من إمكانية إدراك مخاطر الإئتمان وذلك يؤدى الى زيادة مخاطر الإئتمان.

2- إن توفير قياس صحيح وموضوعى يعتمد على تخطيط مستقبلى بعيداً عن التحيز لمخاطر الإئتمان وتقديم المعلومات بموثوقية تامة يمكن أن يؤدى الى تطوير إدارة مخاطر الإئتمان.

3- وجود تأثير جوهرى لخاصية موثوقية المعلومات فى تطوير إدارة مخاطر الإئتمان.

3/2/9 دراسة Trust et al (2018)

هدفت الدراسة إلى بيان المحددات الإقتصادية الكلية لمخاطرالإئتمان فى النظام المصرفى لدول إفريقيا التى تقع جنوب الصحراء الكبرى .إعتمدت الدراسة على بيانات 22 إقتصاداً بإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتم قياس مخاطر الإئتمان كنسبة تتمثل فى القروض المتعثرة الى اجمالى القروض Non- Performing Loans To Total Gross Loans (NPLs) . وذلك خلال الفترة من عام 2000 الى 2016 بإستخدام مجموعة متنوعة من المحددات.

توصلت الدراسة الى أن الزيادة فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى لها أثر إقتصادى وإحصائى مهم على نسبة القروض المتعثرة الى إجمالى القروض، بالإضافة الى أن معدل التضخم والإفصاح التجارى، والأزمة المالية العالمية خلال الفترة 2008- 2009 جميعها لها تأثير إيجابى على القروض المتعثرة.

4/2/9 دراسة خليل وأخرون (2019).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى إستقرار البنوك المسجلة فى البورصة المصرية وذلك بالإعتماد على مؤشر الإستقرار والسلامة المالى، وذلك لتحقيق الإستقرار والسلامة المالية بالنظام المصرفى.إعتمدت الدراسة على بيانات مجموعة من البنوك المصرية المدرجة بالبورصة المصرية (10 بنوك) خلال الفترة من 2001 الى 2016، وتم الإعتماد على التقارير السنوية والميزانيات الخاصة بالبنوك محل الدراسة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى ما يلى :

1- أن الإشراف على الممارسات المصرفية سيجنب المصارف مخاطر الإفلاس الناتجة عن التعثر المالى.
2- أن وضع الأدوات والقواعد الخاصة بإدارة المخاطر فى المصارف سيضمن الحفاظ على الإستقرار المالى للمصارف عينة الدراسة.
3- أن جميع المصارف عينة البحث تقع فى المنطقة الأمنة بعد الأزمة المالية العالمية .

5/2 دراسة Aldasoro et al .(2020)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المخاطر السبرانية، والمخاطر التشغيلية التى يتعرض لها القطاع المالى. إعتمدت الدراسة على تحليل مجموعة من البيانات التى تم تجميعها من دول متعددة بناء على الخسائر التى حدثت فى البنوك فى تلك الدول نتيجة للأحداث السيبرانية والمخاطر التشغيلية بتلك البنوك.

توصلت الدراسة الى إنخفاض مستوى الخسائر التشغيلية بالبنوك بعد الأزمة المالية العالمية فى السنوات الاخيرة، كذلك فان الخسائر التشغيلية التى حدثت فى البنوك قبل الأزمة المالية ترجع الى

ممارسات الأعمال غير الملائمة فى البنوك الضخمة وتم التعرف عليها لاحقا بعد حدوث الأزمة، بالإضافة الى أن الطفرات التى تحدث فى عمليات الإئتمان، والسياسات النقدية المتساهلة تؤدى الى حدوث خسائر تشغيلية.

Abu-Alrup and Kokh (2020). 6/2/9

هدفت هذه الدراسة الى إيضاح أثر المخاطر الإئتمانية التى تتعرض لها البنوك الروسية على أداء تلك البنوك.إعتمدت الدراسة على تحليل محتوى التقارير المالية لعينة من البنوك الروسية قدر عددها ب 85 بنك وذلك خلال الفترة من عام 2008 الى عام 2017 وتم الإعتماد على نسبة مخصص خسارة القروض الى إجمالى القروض، ونسبة إجمالى القروض الى إجمالى الأصول للتعبير عن المخاطر الإئتمانية، كما تم إستخدام نسبة العائد على الاصول، والعائد على حقوق الملكية للتعبيرعن أداء البنوك.

خلصت الدراسة الى وجود أثر عكسى لنسبة مخصص خسارة القروض الى إجمالى القروض على أداء البنوك الروسية، كذلك وجود أثر طردى لنسبة إجمالى القروض الى إجمالى الاصول على أداء البنوك.

7/2/9 دراسة الفقى (2021).

هدفت الدراسة الى الوصول الى أثر العلاقة بين هيكل رأس المال ومستوى إدارة المخاطرالرقمية على الأداء المحاسبى فى البنوك. إعتمدت الدراسة على تحليل بيانات عينة من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام 2017 حتى عام 2020 وذلك من خلال الإعتماد على المؤشرالمقترح لقياس مستوى إدارة المخاطر الرقمية فى التقارير والقوائم المالية السنوية.

توصلت الدراسة الى ما يلى :

- وجود علاقه عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال ومستوى إدارة المخاطر الرقمية فى البنوك المصرية محل الدراسة.
- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى إداره المخاطر الرقمية والأداء المحاسبى فى البنوك.
- وجود أثر إيجابى ذو تأثير معنوى للعلاقة بين رأس المال ومستوى إدارة المخاطرالرقمية على الأداء المحاسبى بالبنوك موضع الدراسة.

8/2/9 دراسة العشيبات (2022).

هدفت الدراسة الى التعرف على ماهية السيولة، وإلقاء الضوء على مصادر مخاطر السيولة وأسبابها، وبيان أثر مخاطرالسيولة على المصارف الإسلامية الأردنية.إعتمدت الدراسة على عرض الدراسات السابقة التى تناولت مخاطر السيولة مع عرض وجهة نظر إنتقادية لهذه الدراسات.

توصلت الدراسة الى ما يلى :

- للسيولة المصرفية أهمية بالغة فى البنوك الإسلامية والتقليدية، فهى بمثابة الدرع الواقى لمواجهة طلبات العملاء عند الطلب ودون الحاجة الى بيع أصول لمواجهة تلك الطلبات.
- تتشابه المخاطر المصرفية فى البنوك التقليدية مع المخاطر فى البنوك الإسلامية، إلا أن هنالك بعض المخاطر التى تنفرد بها البنوك الإسلامية نظراً لخصوصيتها.

- يمكن إرجاع سبب مخاطر السيولة فى المصارف الإسلامية الى عدم مراعاة الطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية.
- مخاطر السيولة من أهم العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية.

Rahayu et al.,(2022) 9/2/9.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير حجم الشركة، ولجنة المراجعة، ولجنة الإفصاح عن إدارة المخاطر على قيمة البنوك فى إندونيسيا . إعتمدت الدراسة على عينة تتألف من 40 بنك (شركة مصرفية) مدرجة في بورصة إندونيسيا (Exchange IDX) خلال الفترة من 2016 إلى 2018. تم إجراء الإختبارات من خلال تحليل محتوى التقارير المالية، والإعتماد على معادلة الإنحدار لإختبار فروض الدراسة.

توصلت الدراسة الى ما يلى :

- أن حجم الشركة ولجنة المخاطر لديها تأثير إيجابي على الإفصاح عن إدارة المخاطر .
- لا يوجد تاثير للجنة المراجعة على الإفصاح عن إدارة المخاطر.
- أثبتت هذه الدراسة أيضًا التأثير الإيجابي لحجم الشركة، ولجنة المراجعة، ولجنة المخاطر على قيمة البنوك فى أندونيسيا من خلال التاثير فى الإفصاح عن إدارة المخاطر.

3/9 تحليل الدراسات السابقة:

- تناول الباحث مجموعة من الدراسات السابقة مبوبة تبويباً موضوعياً فى مجموعتين أساسيتين، حيث تناولت المجموعة الاولى أهمية دورالإفصاح المحاسبى، ومستوي جودة الإفصاح عن المخاطر وخلص منها الباحث أن هناك إنخفاض وضعف فى مستوى الإفصاح عن المخاطر فى تلك التقارير، وإنخفاض مستوى جودة محتوى الإفصاح فى البيئة المصرية للشركات وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

تناولت المجموعة الثانية من الدراسات السابقة إدارة المخاطر بصورة عامة ومخاطر الإئتمان والسيولة والمخاطر السوقية والمخاطر غير المالية وخلص منها الباحث إلى أهمية إدارة المخاطرالمصرفية بالبنوك والدور الذى تلعبه فى الحفاظ على إستمرارية تلك البنوك، وكذلك وجود العديد من المقاييس التى يمكن إستخدامها فى قياس مستوى إدارة المخاطر بالتقارير المالية.

4/9 تحديد الفجوة البحثية ومبررات الدراسة الحالية:

لقد تبين من خلال إستعراض الدراسات السابقة أهمية المعلومات المفصح عنها فى التقارير المالية للشركات بصورة عامة والمعلومات التى تتعلق بالمخاطر بصفة خاصة فى زيادة درجة الشفافية والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، ومحاولة الإعتماد على معلومات تلك القوائم فى إتخاذ القرارات التى تتعلق بقرارات الإستثمار وتقييم تلك الشركات من قبل المحللين الماليين وهو ما ينعكس بصورة إيجابية على أسعار أسهم تلك الشركات وبالتالى القيمة السوقية لها، وأيضاً إيضاح أثر الإفصاح عن المعلومات التى تتعلق بالمخاطر على قيام البنوك بإدارة مخاطرها المصرفية مثل مخاطرالإئتمان والسيولة ومخاطر السوق والمخاطر غير المالية.

إلا أن الدراسات السابقة لم تصل إلى نتائج محددة وثابتة تفسر العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعلومات بصورة عامة والإفصاح عن معلومات المخاطر بصورة خاصة وإدارة المخاطرالمصرفية بالبنوك والتى تتضمن مخاطر الإئتمان والسيولة ومخاطر السوق والمخاطر غير المالية، هذا بالإضافة الى نتائج الدراسات السابقة التى تم الإشارة اليها والتى تؤكد على إنخفاض مستوى الإفصاح عن المعلومات التى تتعلق بالمخاطر فى التقارير المالية للشركات المصرية، بالإضافة الى الاهتمام بشكل الإفصاح على حساب جودة محتوى الإفصاح عن المخاطر .

من ناحية أخرى تشير معظم نتائج الدراسات السابقة التى تم عرضها فى المجموعة الثانية الى أهمية إدارة المخاطر المصرفية فى البنوك حيث أشار الفقى، (2021) الى وجود علاقة طردية بين مستوى إدارة المخاطر والأداء المحاسبى بالبنوك المصرية، كما عرضت نتائج الدراسات بالمجموعة الثانية أيضاً الدور الإيجابى الذى تلعبه إدارة المخاطر فى تعظيم قيمة البنوك والعمل على ضمان إستمرارية تلك البنوك. ومن هنا تظهر مبررات الدراسة الحالية والتى تتمثل فيما يلى:

1- يقدم الباحث من خلال هذه الدراسة إطاراً مقترحاً يتضمن المعلومات المحاسبية التى يجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة المخاطرالمصرفية بالبنوك فى بيئة الأعمال المصرية، وهذا ما لم تقم به دراسة سابقة فى حدود علم الباحث.
2- أن موضوعىّ الإفصاح بصورة عامة والإفصاح عن معلومات المخاطر بصفة خاصة، وإدارة المخاطر المصرفية بالبنوك التجارية من الموضوعات التى حظيت بالاهتمام وخصوصاً فى الآونة الأخيرة على المستوى الدولى مما يضفى أهمية كبيرة على دراسة هذين الموضوعين فى بيئة الأعمال المصرية.
3- إختلاف النتائج التى توصلت اليها الدراسات السابقة فيما يتعلق بأثر مستوى الإفصاح عن معلومات المخاطر على إدارة المخاطرالمصرفية بالبنوك كما سبق عرضه وبالتالى الحاجة الى مزيد من البحوث لتوثيق وبيان ذلك.

10- إدارة المخاطرالمصرفية

تعتبر إدارة المخاطر أحد أهم الوظائف فى البنوك التجارية ويرجع ذلك الى قيامها بالتصدى ومحاوله تغطية جميع المخاطر الممكنة التى يتعرض لها البنك ومن هنا يمكن القول بأن البنوك تقوم بالتعرف على المخاطر التى تتعرض لها بهدف إحتواء تلك المخاطر والذى يترتب عليه تعظيم العائد الذى يحققه البنك.

1/10 مفهوم المخاطر المصرفية.

حاول العديد من الباحثين وضع مفهوم للمخاطر المصرفية واختلفت تلك المفاهيم طبقا للبيئة التى ينتمى اليها كل باحث فقد عرفها حشاد، (2004،ص. 51) "التقلبات فى القيمة السوقية للبنك " فى حين يرى النجار،(2015) بانها " إحتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على إستثمار ما بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذ إستراتيجيته بنجاح وقد يؤدى فى حاله عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها الى القضاء على البنك وإفلاسه".

فى حين تناولت لجنة التنظيم المصرفى وإدارة المخاطر التابعة لهيئة قطاع المصارف فى الولايات المتحدة الامريكية المخاطر بأنها " إحتمال حدوث خسارة سواء بشكل مباشر من خلال

الخسارة فى نتائج الأعمال أو خسائر رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الإستمرار فى تقديم اعماله وممارسة أنشطته " . حجاج،(2019، ص. 131)

ومن خلال عرض المفاهيم السابقة فمن وجهة نظر الباحثون فإن المخاطر المصرفية هى إحتمال وقوع مجموعة من الأحداث يترتب عليها حدوث خسائر فى نتائج أعمال البنوك أو رأسمالها، والتى تؤثر على إمكانيات البنوك للقيام بأنشطتها وهو ما يؤثر سلباً على القيمة السوقية للبنك.

2/10 أنواع المخاطر المصرفية.

تناول العديد من الباحثين (Noomen and Abbes, 2018; Bessis, 2015; Klopkin, 2018; نوفل،2016 ; عزيز، 2017; البياتى، 2017 ; حجاج ،2019 ; خليل،2019) أهم أنواع المخاطر المصرفية وأشهرها كما يلى:

1/2/10 مخاطر الإئتمان Credit Risk

ويطلق عليها أيضاً خطر العميل أو خطر التوقيع وذلك كونة يرتبط ارتباطا وثيقاً بعملية الإقراض ويمكن تناول تعريف مخاطر الإئتمان كما يلى:

- مخاطر الإئتمان هى الخسائر المالية المحتمله الناتجة من عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته فى المواعيد المحددة. (Noomen and Abbes.,(2018
- فى حين يرى حجاج، (2019، ص. 131) بأن مخاطر الإئتمان هى تلك المخاطر المتعلقة بإحتمال عدم وجود تدفقات نقدية متوقعة من القروض الممنوحة للعملاء أو الإستثمارات القائمة، أى أن المخاطر الإئتمانية تحدث نتيجة إمتناع أو عجز عميل مقترض عن رد أو الوفاء بأصل الدين أو فوائدة فى التاريخ المحدد لذلك، وتشمل المخاطر الإئتمانية العمليات من داخل الميزانية مثل القروض والسندات والعمليات من خارج الميزانية مثل خطابات الضمان، والإعتمادات المستندية.
- فى حين يرى أبوخزانة،(2022،ص. 23) بأن مخاطر الإئتمان هى تلك المخاطر الناتجة عن عدم التزام العميل أو عجز العميل الممنوح له إئتمان عن الوفاء به للبنك مما يؤدى الى حدوث خسائر له.

بإستعراض وجهات النظر السابقة يتضح لدى الباحثون بأن المخاطر الإئتمانية هى خسائر محتملة الحدوث تتحملها البنوك، وتؤثر بالسلب على التدفقات النقدية لتلك البنوك ويرجع السبب الرئيسى لتلك المخاطر فى تعثر أو تاخر العملاء الحاصلين على قروض أو تسهيلات إئتمانية من البنوك فى سداد تلك القروض أو التسهيلات وأعبائها، وهو ما يترتب علية إنخفاض فى القيمة الحالية لها عن قيمتها الحقيقية مما ينعكس سلبا على قيمة المحفظة الإئتمانية بالبنوك وقيمتها السوقية ككل.

2/2/10 مخاطر السيولة Liquidity Risk

عرف نوفل، (2016، ص. 21) مخاطر السيولة بأنها تلك المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته قبل الغير أو تمويل زيادة الأصول وهو ما يترتب علية التاثير سلباً على ربحية البنك وعلى الخصوص عند عدم قدرة البنك على تسييل أصوله بتكلفة مقبولة.

فى حين عرض ابوخزانة، (2022، ص.25) تعريف مخاطر السيولة بأنها عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لمواجهة إلتزاماته فى تواريخ إستحقاقها أو تمويل أنشطته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر.

مما سبق يتضح للباحثين أن مخاطر السيولة تتعلق بعدم توافرالأموال الكافية لدى البنك لسداد إلتزاماته فى تواريخها، أو عدم قدرة البنك على تسييل أصوله بسرعة دون تحمل خسائر كبيرة.

3/2/10 مخاطر السوق Market Risk ويقصد بها تلك المخاطر الحالية أو المتوقع حدوثها مستقبلاً والناتجة عن التغيرات فى أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف والسلع وأسعار الأوراق المالية والتى تؤثر على إيرادات البنك. نوفل،(2016، ص.21).

فى حين يرى كل من (Sadgrove, 2016 ; Hopkin, 2018 ; Rampini etal .,2017) بأن مخاطر السوق هى تلك المخاطر المتعلقة بالإيرادات نتيجة للتغيرات فى أسعار الفائدة والتقلبات فى أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع.(Hopkin, (2018

ولقد أشار Sadgrove, (2016) بأن الأدوات والأصول التى يتم تداولها فى السوق تعتبر مصدر هام من مصادر مخاطر السوق، فمخاطر السوق قد تكون عامة ناتجة عن التغير العام فى الأسعار وفى السياسات على مستوى الإقتصاد ككل، وقد تكون خاصة فمخاطر السوق الخاصة تحدث نتيجة تغير فى أسعار الأصول أو الأدوات المتداولة نتيجة ظروف خاصة بها.

كما أوضح Bessi,(2015) ان مخاطر السوق تتضمن ما يلى:

أ- **مخاطر سعر الصرف Foregin Exchange Rate Risk** وهى تلك المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وترجمة تلك العملات، فمخاطر تحويل العملات الأجنبية تنتج من الإختلاف بين قيمة كل من أصول والتزامات البنك نتيجة تحويل قيمتها من العمله الاجنبية الى العمله المحلية. المروج،(٢٠٢٠، ص. ١٠).

وقد عرضت دراسة (Rampini et al.,(2017 بأن مخاطر الصرف الأجنبى تؤثر عادة على المؤسسات التى تصدر أو تستورد منتجاتها وخدماتها، وكذلك تؤثر على الإستثمارات الدولية فعلى سبيل المثال إذا كان يجب تحويل المال الى عملة أخرى للقيام بإستثمار معين فان أى تغيرات فى سعر الصرف الأن سوف تؤدى الى إنخفاض قيمة الاستثمار أو زيادته عند عملية تحويل العملة.

ب- **مخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risk** ، عرف Bessi, (2015) خطر معدل الفائدة بأنة خطر الحصول على نتائج سلبية نتيجة تغيرات وتقلبات معدلات الفائدة، أو أنه خطرعدم تحقيق الأرباح المستهدفة أو حدوث خسائر بسبب تغير معدلات الفائدة، ويمكن إرجاع مخاطر سعر الفائدة الى مخاطر إعادة التسعير، مخاطر منحنى العائد، ومخاطر الأساس.

أى آن مخاطر سعر الفائدة هى مخاطر الخسارة الناتجة عن التغير فى أسعار الفائدة فى السوق، وقد ترجع هذه الخسارة الى أن أصول البنك (القروض والسندات) عادة ما تكون ذات فترة زمنية أطول من إلتزاماته (الودائع) وبالتالى فان زيادة أسعار الفائدة يؤدى الى تحمل البنك مصروفات على إلتزاماته بصورة أسرع من الفوائد التى يتم الحصول عليها من القروض والسندات.

ج- **مخاطر القيمة العادلة: Fair Value Risk**

تناول Alsarrah, (2012) مخاطر القيمة العادلة بأنها مخاطر الخسارة التى تنشأ عن الإنخفاض فى القيمة العادلة لأدوات الملكية، وقد تكون هذه المخاطر مخاطر نظامية مرتبطة بالتغير فى

المستوى العام للقيمة العادلة فى السوق، أو مخاطر غير نظامية والتى ترتبط بالتغير فى القيمة العادلة لأدوات الملكية الصادرة عن المنشأة نفسها أو الاثنين معا، ويمكن أن تتضمن مخاطرالسوق أيضا مخاطر التدفق النقدى ويقصد بهم مخاطر التقلبات فى التدفقات النقدية التى يتعرض لها البنك.

من خلال ما سبق يتضح لدى الباحثون بأن مخاطر السوق هى تلك المخاطر التى تحدث أو من المتوقع حدوثها مستقبلاً نتيجة للتغيرفى أسعارالأصول والأدوات المالية المتداولة للأسباب العامة أو الخاصة والتى تشمل التغيرات فى أسعار الفائدة وأسعار السلع وأسعار الصرف والاوراق المالية.

على جانب أخر قامت لجنة بازلII بتقسيم المخاطر المصرفية الى ثلاثة أنواع رئيسية هى: خيرة،(2016 ص ص: 8-10).

1- **المخاطر الإئتمانية**: ويقصد بها المخاطر الناتجة عن تخلف العملاء عن الدفع، أى عجز العملاء عن الوفاء بإلتزاماتهم لخدمة الدين، ويترتب على ذلك خسارة كلية أو خسارة جزئية للبنك، أى أنها تعنى تدهور الوضع المالى للمقترض بصورة تؤدى الى إنخفاض إحتمالات السداد.

2- **المخاطر السوقية** : هى تلك المخاطر الناتجة عن التغيرات فى أسعار الفائدة، وأسعار الصرف و أسعار الأدوات المالية وغيرها وتتعرض البنوك بصفة عامة لهذه المخاطر فهى لا تنتج بالضرورة عن أداء ضعيف أو أدوات مالية. وتشمل كل من مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر السيولة (نتيجة عوامل داخلية وعوامل خارجية)، مخاطر أسعار الأوراق المالية.

3- **المخاطر التشغيلية**: وقد عرفتها لجنة بازل بأنها "مخاطر تحمل خسائر ناتجة عن فشل العمليات الداخلية والعنصر البشرى والأنظمة والأحداث الخارجية" وتشمل هذه المخاطر كلاً من المخاطر القانونية، المخاطرالإستراتيجية، ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية.

من خلال ما سبق عرضه من أنواع المخاطرالمصرفية التى تتعرض لها البنوك والتى تختلف فى تقسيمتها على حسب وجهة النظر المستخدمة يمكن للباحثون عرض الشكل (1/3) والذى يعرض أنواع المخاطر المصرفية من وجهة نظر الباحث. حيث قام الباحث بتقسيم المخاطر المصرفية الى مخاطر تقليدية ومخاطر إلكترونية كما هو موضح بالشكل.

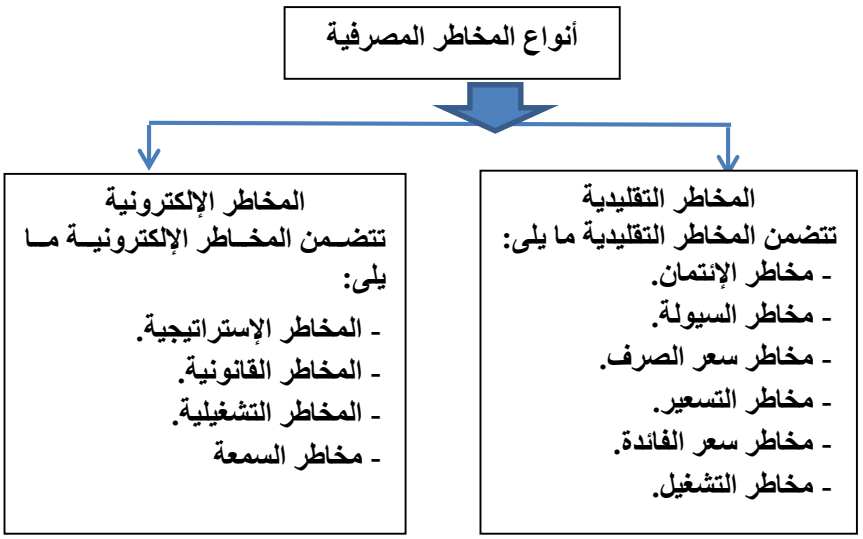

المصدر: (إعداد الباحثين).

4/10 إدارة المخاطر المصرفية. Banking Risk Managment

شكل رقم (1/10) أنواع المخاطر المصرفية التى تتعرض لها

تعد البنوك والمؤسسات المالية من أكثر الشركات التى تتعرض للمخاطر حيث تواجه تلك الشركات العديد من المخاطر كما سبق عرضها والتى تحول دون تحقيق أهداف تلك الشركات. ولمواجهة هذه المخاطرأصبح من الضرورى مراقبة مستوى المخاطرالتى تحيط بتلك الشركات، ووضع الإجراءات اللازمة للسيطرة على الأثار السلبية لتلك المخاطر وإدارتها بطريقة صحيحة مما يترتب علية تحقيق أهداف هذه الشركات.

ويتناول الباحثون فى الجزء التالى إستعراض تصورعام لمفهوم إدارة المخاطر بصورة عامة وإدارة المخاطر المصرفية بصورة خاصة وذلك من خلال إستعراض مفاهيم وأهداف وأهمية وأساليب إدارة المخاطر كما يلى:

1/4/10 مفهوم إدارة المخاطر.

يعتبر الإطار المتكامل لإدارة المخاطر الصادرعن لجنة المنظمات الراعية Committee Of Sponsoring Organization – COSO والتى تتضمن{ (جمعية المحاسبة الامريكية(AAA))، (مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى (AICPA))، (المديرون التنفيذيون الدوليون (FEI))،(معهد المراجعين الداخلين (IIA)) ،(معهد المحاسبين الاداريين (IMA)). فى سبتمبر 2004 بالولايات المتحدة الامريكية من أشهر الأطر المتكاملة لإدارة المخاطر. وتلى ذلك مجموعة من الإصدارات من أهمها إصدار عام 2018 المتعلق بالمخاطر البيئية، والإجتماعية، والحوكمية وقد إنصب تركيز هذا الإطار على ضرورة إدارة المخاطر بصورة متكاملة مع الأخذ فى الإعتبار المخاطر المالية وغير المالية. الصيرفى،(2018، ص. 137)

فى ضوء ذلك فقد عرفت (COSO 2004) إدارة المخاطر بأنها عملية يتم أدائها بواسطة مجلس الإدارة وتتم على المستوى الإستراتيجى، ويتم تصميمها لتحديد الأحداث المحتملة التى يمكن أن تواجهها الشركة، كما يتم إدارة المخاطر للوصول بها الى مستوى الخطر المقبول للحصول على توكيد معقول بشأن قدرة المنشاة على تحقيق أهدافها.

فى حين عرف كلاً من (Senol and Karaca.,(2017 إدارة المخاطر على أنها العملية التى تشمل تحديد جميع الفرص والمخاطر التى تواجة الشركة، وكيفية إستغلال الفرص والتصدى للمخاطر لتوفيرتوكيد معقول بامكانية تحقيق أهداف الشركة. وعرض الدوياتى،(2016) تعريف لإدارة المخاطر بأنها إطار متكامل ذات توجه إستراتيجى تقوم به الإدارة فى مرحلة التخطيط الإستراتيجى، فى ظل وجود تقييم شامل ومستمر لجميع أنواع المخاطر، سواء كانت مخاطر داخلية وخارجية أو مخاطر كمية وغير كمية.

مما سبق يتضح لدى الباحثون أن إدارة المخاطرهى تلك العملية التى تقوم بها إدارة الشركة من خلال التعرف على الفرص والتهديدات التى تواجه الشركة وذلك للإستفادة من الفرص ومحاوله تحييد الأثر السلبى للتهديدات من أجل تحقيق أهداف الشركة وضمان إستمراريتها.

2/4/10 مفهوم إدارة المخاطر المصرفية.

عرفت دراسة (Pullan et al.,(2011 إدارة المخاطر المصرفية بأنها إدارة الخسائر المحتمله، وذلك من خلال إستخدام طرق التحليل المالى والأدوات المالية المختلفة من أجل التحكم فى مخاطر محددة، وتقليل الأثار غير المرغوب فيها على المنشأة، أى أن إدارة المخاطر المصرفية تتضمن معايير وإجراءات تربط بين العائد والمخاطر المرتبطة به.

فى حين عرض Kryvych and Makrarenko.,(2014) إدارة المخاطر فى قطاع البنوك بأنها نظام يتضمن مجموعة من المبادئ والأساليب التى يمكن من خلالها التنبؤ، والوقاية من وتقييم الأثر السلبى للتهديدات، والمخاطر التى يمكن أن تؤثرعلى البنك. ويرى Adeusi et al., (2014) أن إدارة المخاطر المصرفية هى نظام متكامل يهدف الى مواجهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق تحليل واكتشاف وقياس المخاطر، وتحديد الوسائل التى يمكن إستخدامها لمواجهة تلك المخاطر لتحقيق الهدف المطلوب.

فى حين أوضح الصيرفى،(2018) بأن إدارة المخاطر المصرفية جزء من هيكل الرقابة الداخلية للبنك، فهى نظام متكامل ومستمر يشمل مجموعة من الأساليب والمبادئ بهدف إكتشاف وتقليل وتجنب المخاطر التى يواجهها البنك فى جميع الأنشطة التى يقوم بها.

على جانب أخرعرفت لجنة بازلII للرقابة المصرفية إدارة المخاطر بالبنوك بأنها وظيفة رئيسية تهتم بتحقيق التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك من خلال تحديد كافة المخاطر التى تواجه البنك كمخاطر الإئتمان، ومخاطر السيولة ومخاطرالسوق بشكل دورى، وتبويب هذه المخاطر فى صورة تقارير ترفع الى الإدارة العليا لمناقشتها وذلك لتحقيق هدف أساسى يتمثل فى قياس حجم المخاطرالمتوقع حدوثها من أجل تخفيفها أوالتحكم فيها وليس إلغائها نهائياً. محمد،(2015، ص. 15)

ومن خلال إستعراض المفاهيم السابقة يمكن للباحثين أن يعرفوا إدارة المخاطر المصرفية على أنها عملية يتم من خلالها تحديد وتقييم وقياس المخاطرالتى يتعرض لها البنك، ووضع مجموعة من الإجراءات والإستراتيجيات الملائمة لإكتشاف، وتجنب وتقليل أثار تلك المخاطر، وذلك فى ضوء تحليل العلاقة بين العائد والتكلفة وذلك بهدف تحقيق التوازن بين مستوى الربحية ومستوى المخاطر التى يمكن تحملها.

5/10 أهمية وأهداف إدارة المخاطر المصرفية.

أشار العديد من الباحثين (Kryvych and Markarenko, 2014; Mass, 2016; نوفل، ٢٠١٦ ;خليل، ٢٠١٩ ; المروج، ٢٠٢٠ ; الصيرفى، ٢٠١٨) لأهمية وأهداف إدارة المخاطر المصرفية والتى يمكن عرضها كما يلى:

1/5/10 أهمية إدارة المخاطر المصرفية .

عرضت دراسة Kryvych and Markarenko., (2014) أن أهمية إدارة المخاطر المصرفية ترجع الى العمل على تحقيق التوازن الأمثل بين الخطر والربحية، والتقليل من الخسائر عند حدوث أحداث سلبية وذلك من خلال تحديد المناطق الأكثر ضعفاً فى النشاط المصرفى، ومتابعة وقوع الأحداث السلبية والإختيار بين أفضل البدائل المتاحة لإتخاذ القرارات.

فى حين يرى (Mass, (2016 ان أهمية إدارة المخاطر المصرفية تكمن فى توضيح كيفية تعامل البنوك مع المخاطر، وتوفير المعلومات التى تمكن من فهم المخاطرالحالية والمتوقع حدوثها مستقبلا، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة تلك المخاطر من اجل تحقيق أو خلق قيمة Value Creation. بالإضافة الى ذلك عرض الصيرفى،(2018) أن أهمية إدارة المخاطر المصرفية ترجع الى التقليل من الفشل، والحفاظ على حقوق المساهمين، وتوفير معلومات عن المخاطر التى يتعرض لها البنك، وكيفية التصدى لها مما يؤدى الى تخفيض عدم التاكد ويساعد فى تقييم فعالية الإدارة.

ولقد أشار نورالدين،(2020، ص.70) الى أن أهمية إدارة المخاطر تكمن فى تحقيق الأرباح رغم أى خسائر عارضه يمكن أن تؤدى لتقليل الربح أو عدم حدوثه ودراسة الخسائر وأسباب حدوثها والحد منها مستقبلا وكذلك الحفاظ على الأصول الموجودة وحماية مصالح المستثمرين والموردين والدائنين وأن تلك الأهمية يمكن تقسيمها الى أهمية قبل وقوع المخاطر وبالتالى عدم حدوث الخسائر، وأهمية بعد وقوع المخاطر وبالتالى حدوث خسائر نتيجة هذه المخاطر.

ومن وجهة نظر الباحثون فان أهمية إدارة المخاطر المصرفية ترجع الى قيامها بتوفير معلومات تتعلق بالمخاطر التى تحيط بالبنك وكيفية تخفيض وإدارة تلك المخاطر بإسلوب علمى مما يؤدى الى تخفيض عدم التاكد وتقييم أداء مديرى البنوك، مما ينعكس بصورة إيجابية على قيمة البنك ككل.

2/5/10 أهداف إدارة المخاطر المصرفية.

تسعى إدارة المخاطر المصرفية الى تحقيق مجموعة من الأهداف الهامة حيث يرى (Silva et al., 2015) أن إدارة المخاطر تسعى الى تحقيق الأهداف الأتية:

- تخفيض تكاليف المعاملات الى أدنى مستوى ممكن وذلك من خلال التحوط الكافى من وقوع الخسائر المحتمله، والتى يكون لها أثار كبيرة على البنك من خلال إتخاذ القرارات الملائمة فى التوقيت المناسب للتعامل مع المخاطر وبالتالى التأثير على التكلفة النهائية للخسارة.
- تقليل حاله التوتر والقلق وذلك نتيجة معرفة أن التدابير المناسبة قد تم إتخاذها لمعالجة الظروف غير المواتية.

كما عرض خليل،(2019 ص. 357) أن الهدف الرئيسى لإدارة المخاطر المصرفية هو دعم إدارة البنوك فى عملية تحديد المخاطر التى تتعرض لها تلك البنوك تحديداً سليماً، وقياس تلك المخاطر مما يساعد فى مراقبة تلك المخاطر والحد منها على مستوى البنوك ككل، كذلك تهدف إدارة المخاطر المصرفية الى التاكد من إستيفاء كافة المتطلبات القانونية وعلى الأخص تلك المتطلبات الخاصة بإدارة المخاطر، وحصر تلك المخاطر والآليات التى يجب إستخدامها لتجنب تلك المخاطر.

ويرى نورالدين،(2020) أن الهدف من إدارة المخاطرفى المؤسسات المصرفية هو الحفاظ على أصول تلك المؤسسات وحمايتها من الخسائر التى يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم الخدمات لعملائها ويؤدى ذلك الى ضمان استمرار تلك المؤسسات وسلامة وجودها.

من خلال ما سبق عرضه فمن وجهة نظر الباحثون أن أهمية إدارة المخاطر المصرفية تنبع من كونها خط الدفاع الأول والأهم لدى الشركات والبنوك للتصدى للمخاطر التى تتعرض لها تلك الشركات والبنوك من خلال التعرف على المخاطر والأحداث التى تواجه أو من المحتمل أن تواجه تلك الشركات والبنوك، والخسائر الناتجة عن تلك المخاطر سواء كان ذلك قبل وقوع هذه الخسائر، أو بعد حدوث هذه الخسائر، هذا بالاضافة الى المسئولية الإجتماعية التى تقع على عاتق إدارة المخاطر المصرفية والمتمثله فى تخفيض أثار الخسائر التى تحدث على العاملين والمساهمين، فالخسائر التى تؤدى الى حدوث عمليات الإفلاس يتضرر منها الجميع.

6/10 أساليب إدارة المخاطر المصرفية (الإستراتيجيات).

هناك العديد من الأساليب التى يمكن إستخدامها لإدارة المخاطر بالبنوك حيث عرض المروج، (2020، ص. 16) لثلاث طرق رئيسية لإدارة المخاطر فى البنوك وهى:-

1- تخفيض الخطر. حيث يمكن للبنك تخفيض الخطر على بعض أدواته أو أنشطته من خلال التحوط بالمشتقات المالية، أو التنويع فى المحافظ الإستثمارية، أو إتباع إجراءات وخطوات عمل دقيقة لتخفيض فرص وقوع الخسائر، وكذلك يستطيع البنك تجنب الخطر المصاحب لبعض الأدوات أو الأنشطة من خلال الإستغناء عن تلك الأدوات أو الأنشطة فى حال كانت غير هامة أو غير ضرورية.

2-قبول الخطر: ويتم ذلك من خلال قيام البنك بالحفاظ على مستوى الخطر كما هو، ويقوم البنك بإتباع هذه الطريقة عندما يكون مستوى الخطر منخفضاً لا يبرر التكلفة المتوقعة لإداراته، أو عندما تكون المخاطر مصاحبة لأنشطة وأدوات لا يمكن الإستغناء عنها ويصعب إدارة مخاطرها.

3-نقل الخطر. ويقصد به أن يلجأ البنك الى نقل الخطر الى طرف آخر بدلا من إتباع طريقة تخفيض الخطر، كأن يلجا البنك الى التأمين على أنشطته وأدواته المالية، ويتم إستخدام ذلك عندما تكون عملية تخفيض الخطر مكلفة لدى البنك.

7/10 مهام إدارة المخاطر المصرفية.

هناك العديد من المهام التى تقوم بها إدارة المخاطر المصرفية والتى يمكن عرضها فيما يلى: نورالدين، (2020، ص. 79)

1- تحديد المخاطر المتعلقة بكل نشاط من أنشطة البنك وضمان دقة تحديدها وتصنيفها وإرسالها للجهات المختصة.
2- تحقيق التوافق بين كل من الإطار العام لإدارة المخاطر والمتطلبات القانونية.
3- تحديث سياسة الإئتمان فى البنك من خلال القيام بالمراجعة الدورية.
4- مراقبة التطورات التى تحدث بمخاطر الإئتمان والتعرف على درجة تركز هذه المخاطر مع الأخذ فى الإعتبار المخاطر التى ترتبط بأنشطة محددة.
5- إقتراح التحسينات على الانظمة المختلفة وعمليات تدفق المعلومات من أجل التحكم بالمخاطر فى البنوك.
6- مراجعة الخدمات المصرفية المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر.
7- نشر الوعى بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة ككل.
8- تطبيق الطرق والإجراءات التى تعتمد عليها البنوك فى تحديد المخاطر والإشراف عليها.

8/10 مبادئ إدارة المخاطر.

تناول كلاً من حجاج،(2019، ص ص .134 -135) وأحمد،(2020، ص ص.120-127) مبادئ إدارة المخاطرالمصرفية الصادرة عن لجنة بازلII ولجنة بازل III، التى ترى بأنه لابد من وجود عملية شامله لإدارة المخاطر تخضع للإشراف من قبل مجلس الإدارة، والإدارة العليا، بحيث تتولى تحديد وقياس ومتابعة كافة المخاطر على مستوى البنك. وأن عملية إدارة المخاطر لابد أن تتناسب مع حجم البنك، وعملياته. ويمكن عرض هذه المبادئ والمعايير كما يلى:

1- لابد أن يتوفر لدى البنوك إستراتيجيات لإدارة المخاطر تم إعتمادها من قبل مجالس الإدارات، وأن تضع مجالس الإدارات مستوى المخاطر التى يمكن تحملها، وذلك من خلال:
   - نشر ثقافة إدارة المخاطر فى مستويات البنك.

- تحقيق التوافق بين سياسات وعمليات المخاطرة من جهة وإستراتيجيات إدارة المخاطر والمستوى الذى يمكن تحمله من جهة أخرى .
- وضع حدود ملائمة تتوافق مع قدرة البنك على تحمل المخاطر.
- أن تدرك مجالس الإدارات الشكوك المتعلقة بقياس المخاطر.

2- يوجد لدى البنوك سياسات وعمليات شاملة لإدارة المخاطر، وتحديد وقياس وتقييم، ومتابعة المخاطر الهامة ورفع التقارير عنها ومراقبتها.

3- تضمن السلطة الرقابية أن إستراتيجيات وسياسات وعمليات إدارة المخاطر والحدود الموضوعة موثقة بشكل مناسب، وتتم مراجعتها بصورة دورية ومنتظمة، لتعكس مقدرة البنك على تحمل المخاطر. بالإضافة الى الإهتمام الفورى عند حدوث إستثناءات فى السياسات والعمليات والحدود الموضوعة.

4- يجب أن يحصل مجلس إدارة البنك على معلومات كافية، وفهمها حول طبيعة ومستوى المخاطر التى يتعرض لها البنك، ومدى ملاءمة هذه المخاطر مع مستويات رأس المال والسيولة بالبنك.

5- إستخدام البنك لنماذج قياس مكونات المخاطر يفرض على مجلس إدارة البنك وإدارته العليا الإلتزام بالمعايير الإشرافية، ومراعاة لدرجة عدم التاكد الخاصة بمخرجات تلك النماذج، مع اختبار وتدقيق للنماذج المستخدمة.

٦- أن العمليات الداخلية بالبنك ملاءمة لتقييم كفاية رأس المال بالبنك، وسيولته مقارنة بقدرتها على تحمل المخاطر.

٧- أن يتوافرلدى البنك أنظمة معلومات كافية لقياس وتقييم وإعداد التقارير حول حجم وتركيبة ونوعية المخاطرالتى يتعرض لها البنك.

٨- إن إدارة المخاطر تقوم برفع تقارير عن حالات التعرض للمخاطر بشكل مباشر لمجلس إدارة البنك، وإدارته العليا.

٩- لابد من توافر السياسات والإجراءات الكافية، لضمان أن مجلس إدارة البنك يدرك المخاطر التى تتضمنها الخدمات الجديدة التى يقدمها البنك، أو التعديلات فى الخدمات الحالية.

10-يوجد على مستوى البنك وظيفة لإدارة المخاطر تغطى جميع المخاطر، ويتوافر لها الموارد الكافية، والإستقلالية، والسلطة والقدرة على الوصول الى مجلس إدارة البنك، للقيام بواجباتها بشكل فعال.

من خلال ما سبق عرضه يرى الباحثون أن مبادئ إدارة المخاطر بصورة عامة تتمثل فى ضرورة توافر إدارة للمخاطرالمصرفية، ينبثق منها لجنة لإدارة المخاطر المصرفية. وتعمل إدارة المخاطر المصرفية على وضع الإستراتيجيات اللازمة لإدارة المخاطر، وتتابع لجنة إدارة المخاطر السياسات والاجراءات التى يتم إتخاذها لإدارة المخاطرالتى يتعرض لها البنك. كل ذلك فى ضوء توافر نظام مراجعة داخلية قوى و فعال لمراجعة كل أنشطة البنك، بما فيها إدارة المخاطر، بالإضافة الى نظام معلومات جيد يوفر المعلومات اللازمة لإدارة المخاطر بالكم والكيف الملائم وفى التوقيت المناسب.

ومن وجهة نظر الباحثون أيضاً فإن مبادئ إدارة المخاطر تتوقف على طبيعة أنشطة كل بنك، فلكل بنك مبادىء معينة يسير عليها فى إدارة مخاطره. ويتم وضع هذه المبادئ من قبل لجنة مختصة يتم تعيينها من قبل مجلس الإدارة، والتى تقوم بتعيين مسئول مخاطر لكل نوع من أنواع المخاطرالرئيسية التى يتعرض لها البنك، مع ضرورة توافر نظام يتم من خلاله قياس الخطر ومدى تأثيره على الأرباح والسيولة.

11. الإفصاح المحاسبى وعلاقته بإدارة المخاطر

أدت الأزمات المالية التي حدثت للعديد من الشركات والبنوك، وما صاحبها من إنهيارات مالية حدثت فى العديد من دول العالم، وحدوث الأزمة المالية العالمية وإفلاس العديد من الشركات والبنوك مثل (Enron, Worldcom. Lehman Brothers, Madofe, Maxwell, AIG) الى جذب إنتباه أصحاب المصالح والملاك الى أهمية المعلومات المفصح عنها، ومصادر تلك المعلومات، وزيادة حالات الشك وعدم اليقين بالنسبة للمعلومات وعلى وجة الخصوص تلك المعلومات المتعلقة بالمخاطر.بالإضافة الى زيادة الإهتمام بإدارة المخاطر بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة الماضية، وهو ما ترتب عليه زيادة الإهتمام بتحديد المستوى المعقول أو الكمية المناسبة من المعلومات الواجب الإفصاح عنها من قبل فيما يتعلق بالمخاطر وإيصالها للأطراف ذوى العلاقة أو ذوى المصلحة بتلك الشركات، وكيفية الإفصاح عن هذه المخاطر سواء إختيارياً أو إجبارياً.

1/11 مفهوم الإفصاح عن المخاطر.

إن مفهوم الإفصاح وحدوده التى يترتب عليها تحديد المعلومات الواجب توافرها فى القوائم المالية تختلف حسب وجهة نظر وطبيعة مستخدمى المعلومات المحاسبية، ويرجع ذلك لإختلاف مصالح الأطراف ذوى العلاقة بالشركة أو البنك، فعلى سبيل المثال المعلومات التي يحتاجها المستثمرين تختلف عن تلك التي تحتاجها الجهات الرقابية والإشرافية، بالإضافة الى إختلاف وجهة نظر إدارة الشركة للإفصاح عن المعلومات المالية كطرف مسئول عن إعداد القوائم المالية.

لقد عرفت دراسة (Hassan, (2009 الإفصاح عن المخاطر بأنه يتضمن قيام الشركة بالإفصاح عن معلومات تتعلق بتقديرات، وأحكام إدارة الشركة المبنية على السياسات المحاسبية المستندة على السوق، بالإضافة الى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية، والمخاطر الإقتصادية، والمخاطر السياسية وغيرها من المخاطرغير المالية.

كما أشار (Khalif and Hussainey, (2016 بأن الإفصاح عن المخاطر يقصد به نوع المعلومات المالية الواردة فى التقارير السنوية والمتمثلة فى توقعات المديرين وأحكامهم وإعتمادهم على السياسات المحاسبية المطبقة فى السوق مثل الإنخفاض فى القيمة، والتحوط، والأدوات المالية، والقيمة العادلة، بالإضافة الى معلومات غير مالية عن خطط الشركات ومخاطر الرقابة الداخلية والمخاطرالإقتصادية والسياسية والإدارية.

كما عرضت دراسة (Pangestuti et al., (2017 أن الإفصاح عن المخاطر هو قيام الشركة بإعلام مستخدمي التقارير السنوية بشأن ما يهدد الشركة من مخاطر حالية ومستقبلية، لذا يمكن أن يمثل ذلك عاملاً هاماً فى إعتبارات صنع القرار. ويرى قاسم،(2017) أن الإفصاح عن المخاطر فى البنوك يتضمن مجموعة البيانات والمعلومات المالية المفصح عنها، والتي تتناول تقديرات وأحكام المديرين وكل ما يتعلق بحالات عدم التاكد فى الأعمال ومخاطر الإدارة ومخاطر الرقابة الداخلية.

ومن خلال إستعراض التعريفات السابقة للإفصاح عن المخاطر فمن وجهة نظر الباحثون إن الإفصاح عن المخاطر يقصد به "كافة المعلومات التي تقوم البنوك والشركات بعرضها فى تقاريرها السنوية والتى تتضمن أنواع المخاطر التي تتعرض لها، وكيفية إدارتها، وأثار تلك

المخاطرعلي الأداء الحالي، والمستقبلى وهو ما يساعد فى تخفيض درجة عدم التاكد فى أنشطة تلك البنوك والشركات ويوفر أيضاً المعلومات للأطراف أصحاب المصالح لإتخاذ قرارات سليمة".

2/11 أهمية أو دوافع الإفصاح عن المخاطر.

عرضت العديد من الدراسات (Tan et al., 2017; Abdel-Azim and Abdel-Moniem, 2015; Pangestuti et al.,2017;Togok et al., 2016; Abraham et 2017; Elshandiday ؛ al,.2012; Alzead and Hussainey., ; Rahayu et al., 2022 et al., 2017; ICAEW, 2011) أهمية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمخاطر فى التقارير المالية وذلك كون الإفصاح عن تلك المعلومات ينعكس على سلوك المستثمرين وبالتالي على أسعار الشركة وقيمتها السوقية، هذا بالإضافة الى الجانب الإيجابي فى إدارة المخاطر، ويمكن عرض أهمية الإفصاح عن المخاطر فى النقاط التالية:

- الإفصاح عن المخاطر يفيد أصحاب المصلحة من خلال توفير المعلومات التي تتعلق بالمخاطر، وكيفية إدارتها والتي تساهم فى التقييم السليم لمخاطر الشركة وإتخاذ قرارات الإستثمار وتحديد العوامل التي تؤثر على الأداء المستقبلى للشركة. (2017) ,.Tan et al

- يساهم الإفصاح عن المخاطرفى تحسين كفاءة وفاعلية عملية إدارة المخاطر ما يؤثر على أنشطة، وإستدامة الشركة. (2017) ,.pangestutie et al

- يعمل الإفصاح عن المخاطرعلى تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، وغيرهم من أصحاب المصالح والتي تؤثر سلباً على القيمة السوقية للشركة. Abdel-Azim and Abdel-Moniem., (2015).

- يرى (2016) ,.Togok et al أن الإفصاح عن المخاطر سيقلل من تكاليف الوكالة، كما أن الإفصاح عن معلومات المخاطر فى التوقيت المناسب وبالمحتوى المطلوب يمكن أن يحقق ميزة تنافسية للشركة.

- الإفصاح عن المخاطر يساهم فى تحسين علاقات المستثمرين وحوكمة الشركات، وهو ما يترتب عليه تخفيض تكلفة رأس المال عن طريق زيادة ثقة السوق، بالإضافة الى مساعدة المستثمرين فى إتخاذ قرارات أكثر فعالية حول تنويع الإستثمار والمخاطر.(2022),.Rahayu et al

- إن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية التى تتعلق بالمخاطر تؤثر إيجابيا على دقة توقعات المحللين الماليين فيما يتعلق بقيمة الشركة، وأرباحها، بالاضافة الى تحسين حوكمة الشركات ، وذلك كون الإفصاح عن المخاطر سوف يساعد المستثمرين وأصحاب المصلحة فى تقييم الأداء المستقبلي للشركة، والحكم على قدرة وكفاءة الإدارة فى مواجهة المخاطر وتقديم الحلول المناسبة دون التاثير على قيمة الشركة ((2017) ,.Alzead and Hussainey

-يسهم الإفصاح عن المخاطر فى تخصيص الموارد بشكل أكثر فاعلية وتحقيق المزيد من الإستقرار المالى، وتحسين إدارة الشركات، وتحسين المعلوماتية لدى المستثمرين وتخفيض تكلفة راس مال الشركة (ICAEW, 2011).

- إن الإفصاح عن المخاطر يعتبر من العناصر الهامة التي تنعكس بشكل مباشر على أداء سوق المال، والحد من تشوهات الأسواق المالية وزيادة كفاءة الأسواق المالية (Elshandidy et al.,(2017

من ناحية أخرى فان هناك بعض الدراسات (Moumen et al., 2015; Elshandidy et al., 2017; Tan et al., 2017) ترى أن الإفصاح عن المخاطر قد لا يكون ذات منفعة للشركة وقد يؤثر سلباً عليها ويمكن تناول ذلك كما يلى:

- إن الإفصاح عن المخاطر يؤدي الى حدوث أضرار بمصالح الشركة، وذلك من خلال كون المنافسين على علم ودراية بالمعلومات التي تتعلق بالخطط والإستراتيجيات الخاصة بالشركة وهو ما يمثل ميزة للمنافسين. Moumen et al., (2015).

- الإفصاح عن المخاطر قد يؤدي الى دخول الشركة فى دعاوى ومنازعات قضائية تؤثر على سمعة الشركة، ذلك كون المعلومات عن المخاطر قد تكون أحياناً غير دقيقة نظراً لطبيعتها، وبالتالى تلجأ إدارة الشركات الى الحد من أو تجنب الإفصاح عن المخاطر تفادياً لتلك المنازعات. Elshandidy et al.,(2017).

- قد يؤدي الإفصاح عن المخاطر الى حدوث تأثير سلبى على القيمة السوقية للشركة وعلى الخصوص فى الحالات التي تكون فيها معلومات المخاطر المفصح عنها غير دقيقة، وهو ما يؤدي الى فقد المستثمرين الثقة فى قدرة إدارة الشركة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية. (Tan et al.,(2017.

مما سبق عرضه وعلى الرغم من الأراء التى تنادى أو تناولت مساوئ الإفصاح عن المخاطر، الا أنه فى رأى الباحثين أن العوائد والمنافع التي تعود على الشركات والتي تتمثل فى تخفيض تكلفة رأس المال، والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وزيادة القيمة السوقية للشركة، وزيادة ثقة المستثمرين وأثره الإيجابى على سمعة الشركة فى السوق يمكن أن يعوض الأثار السلبية التي قد تترتب عن الإفصاح عن المخاطر وبالتالى يؤيد الباحثون وجة النظر الأولى بأهمية الإفصاح عن المخاطر.

3/11 نظريات الإفصاح عن المخاطر.

قدم الأدب المحاسبى عدة نظريات لتفسير الإفصاح بصورة عامة والإفصاح عن المخاطر بصورة خاصة حيث أشار khalif and Hussiney., (2016) أن هناك مدخلين تعتمد عليهما الشركات فى تفسير دوافع الإفصاح وهما:

أولا مدخل النظرية الإقتصادية :The Economic Theory Approach ويعتمد هذا المدخل على تعظيم الأرباح والمصلحة الذاتية، ومن النظريات التى يتضمنها هذا المدخل فى تفسيرالإفصاح عن المخاطر ما يلى:

1- نظرية الوكالة Agency Theory

وفقا لهذة النظرية فان الشركات تقوم بالإفصاح من أجل تخفيض تكاليف الوكالة وتقليل حدة الصراعات بين الإدارة والمساهمين، والذي ينتج عن قيام الإدارة فى بعض الأحيان بتحقيق

مصالحها على حساب مصالح المساهمين، كما يساهم الإفصاح فى تخفيض درجة عدم التاكد المتعلقة بأداء الشركات فى المستقبل. Buckby et al., (2015)

كما عرض حسن،(2020، ص.82) أنه وفقاً لنظرية الوكالة فان الإفصاح عن المعلومات يعتبر وسيلة هامة لإدارة تضارب المصالح، وتخفيض حدة مراقبة الوكلاء من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح، بالإضافة الى أن الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بالمخاطر بالتقارير السنوية يؤدي الى القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات الموجودة فى السوق، وحالة الشك وعدم اليقين عند المستثمرين وأصحاب المصالح، وهو ما يترتب علية زيادة الثقة من قبل المساهمين ويعطيهم طمأنينة حول مدى فاعلية وكفاءة إجراءات إدارة المخاطر، وكيفية تغلب المديرين على العقبات السيئة التي تواجههم والحفاظ على رضا حملة الأسهم.

2- نظرية الإشارة Signaling Theory .

تبنى نظرية الإشارة على أساس إفتراض أن لدى إدارة الشركة دوافع قوية للإفصاح عن المعلومات الهامة على أساس أن هذا يساهم فى تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات، ويعطي إشارة جيدة حول أدائها، وبالتالى تعتبر هذة النظرية رد فعل لعدم تماثل المعلومات فى السوق .

ووفقا لهذه النظرية تسعى الإدارة الى خفض فجوة وجود معلومات غير متماثلة وغير كافية بين الأطراف وأصحاب المصالح، وذلك من خلال إتباع سياسة الإفصاح الإختيارى عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر لتجنب حدوث سوء تفسير من قبل أصحاب المصالح. حسن،(2020، ص.82)

فى حين يرى Abduall and Shukor., (2015) أن الإدارة تتوجه الى الإفصاح عن المخاطر لإرسال إشارة الى السوق حول قدرة الشركة فى التعامل مع هذة المخاطر، وأنها قادرة على حماية حقوق المستثمرين، وتحقيق قيمة لهم مقارنة مع الشركات الأخرى، بالإضافة الى إظهار مهارات الإدارة فى إدارة المخاطر، لذلك فان الإفصاح يمثل حافزلإدارات الشركات الأخرى للإفصاح الاختيارى عن المخاطر بشكل أكبر مما كانت عليه.

ثانيا مدخل النظرية الإجتماعية والسياسية Social and Political Theory approach يعتمد هذا المدخل على العلاقات السياسية والإجتماعية التي تربط بين البنك والشركة من جهة، وأصحاب المصلحة فى المجتمع من جهة أخرى، ويعتمد هذا المدخل على تفسير دوافع الإفصاح عن المخاطرعلى النظريات التالية:

1-نظرية الشرعية Legitimacy Theory

تقوم هذه النظرية على إفتراض أساسى وهو وجود عقد بين الشركة والمجتمع الذي تعمل به، وبالتالى تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات التي تؤكد للمجتمع شرعية الأنشطة التي تقوم بها، وأنها تتفق مع القواعد التي يتبناها المجتمع، مثل الإفصاح عن الإلتزام بالمعايير والقواعد والمتطلبات التي تم وضعها لحماية البيئة والمحافظة عليها، هذا بالإضافة الى الإفصاح عن المخاطر التي تواجه الشركة والجهود المبذولة لمواجهة هذه المخاطر، وذلك لكسب ثقة المستثمرين وكذلك تخفيض حالات التقاضى وتكاليف السمعة، وهو ما يعزز ثقة أصحاب المصلحة ويجذب المزيد من الموارد الجديدة. (Jonas et al., (2011.

ولقد أشارت دراسات أخرى أن الشركات تلجا الى الإفصاح عن معلومات المخاطر والتهديدات المحتملة وفقا لنظرية الشرعية للحصول على دعم وتأييد قوى من المساهمين، وإضفاء الشرعية

على إجراءات البنك والشركة وتجنب التقاضى وتكاليف السمعة Reputational Costs، وتقليل الحاجة الى لوائح إضافية، فإضفاء الشرعية على أعمال البنوك والشركات يمكنها من عرض قدراتها فى إدارة المخاطر والتغلب عليها بكفاءة وهو ما يعزز ثقة المستثمرين ويجذب الموارد المالية. (Farahat,(2016

2- نظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory

طبقاً لهذه النظرية فإن على البنوك والشركات إلتزاماً أخلاقياً تجاه أصحاب المصالح الخارجية (العملاء، المستثمرين، الموردين، الحكومة، وغيرهم من المجتمع المحيط) وتختلف إحتياجات هذه الأطراف من المعلومات، وبالتالي يجب عليهم التوسع فى الإفصاح لتلبية هذه الإحتياجات، وتعتبر هذة النظرية من أفضل النظريات فى شرح دوافع الإفصاح عن المخاطر في البنوك والشركات حيث يتم النظر إليه كوسيلة تعتمد عليها البنوك والشركات من أجل تلبية إحتياجات أصحاب المصلحة والحصول على موافقتهم (Freeman and Edward., (2010.

ويرى(Habbash et al., (2016 أن إدارة البنوك والشركات وفقا لنظرية أصحاب المصالح يقع عليها إلتزامات أخلاقية تجاة أصحاب المصالح، لذلك يجب أن تفصح لهم عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر والتى تساعدهم فى إتخاذ القرارات والحفاظ على أموالهم، وهو ما ينعكس بصورة إيجابية على سمعة البنوك والشركات وتحسين الثقة بين البنوك والشركات وأصحاب المصالح.

3- نظرية الإحتياجات الرأسمالية Capitalneed Theory

وفقا لهذة النظرية فإن الهدف الأساسى من الإفصاح الإختيارى هو حاجة الشركة الى زيادة رأس مالها بأقل تكلفة ممكنة، وذلك كون الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بالمخاطر يؤدى الى تقليل مخاطر المعلومات ويقلل حالات الشك وعدم اليقين وهو ما يمكن الشركة من تخفيض تكلفة رأس مالها وإجتذاب المستثمرين الجدد بأقل تكلفة ممكنة (Jonas et al.,(2011

بناء على ما سبق عرضه يتضح للباحثون أنه على الرغم من تعدد النظريات المفسرة لدوافع الشركة للإفصاح عن المخاطر، الا أن هذه النظريات إتفقت جميعها على أهمية هذا الإفصاح فى تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وزيادة الثقة من قبل أصحاب المصالح فى الأداء المستقبلى للبنوك وللشركات، وتخفيض تكلفة التمويل الخارجي وتقلب الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية، وهو ما ينعكس بصورة إيجابية على إستمرارية وبقاء الشركة أو البنك.

4/11 العوامل المؤثرة فى مستوى الإفصاح المحاسبى عن المخاطر.

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر فى مستوى الإفصاح عن المخاطر للبنوك وللشركات وتصنف هذة العوامل الي ثلاث مجموعات رئيسية يمكن تناولها كما يلى:

1/4/11 خصائص البنك أو الشركة.

تتمثل العوامل التي تؤثر فى مستوى الإفصاح المحاسبى عن المخاطر والتي تتعلق بخصائص الشركة فى حجم الشركة، وربحية الشركة ،والرافعة المالية للشركة، وسيولة الشركة.

وبالرجوع الى نظرية الوكالة نجد أن من أكثر العوامل التي تفسر إختلاف مستوى الإفصاح بين الشركات هو حجم الشركة، وذلك على إعتبار أنه كلما زاد حجم الشركة كلما تعقدت أنشطتها وزادت ضغوط الملاك على الإدارة لتلبية إحتياجاتهم من خلال زيادة مستوى الإفصاح، وعلى

العكس من ذلك فإن الشركات صغيرة الحجم يكون لديها اعتقاد أن زيادة مستوى الإفصاح يعرضها لأضرار تنافسية، وبالتالي تلجأ الى تخفيض مستوى الافصاح.(Hussiney and Al-Najjar., (2011

كما أشار Tauringana and Chithambo., (2016) بأن البنوك والشركات كبيرة الحجم ترتبط بزيادة مستوى التعقيد والتنوع فى عملياتها، والذي يترتب عليه مستوى عالي من المخاطر، بالإضافة الى زيادة الضغوط على هذه البنوك والشركات من جانب أصحاب المصالح وهو ما يؤدي الى قيام تلك البنوك والشركات بزيادة مستوى الإفصاح لديها للحد من تكاليف الوكالة وعدم تماثل المعلومات.

وتلعب ربحية البنك أو الشركة دوراً هاماً فى العوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح عن المخاطر، فالربحية تعكس أداء الشركة والأداء الجيد يحفز الإدارة فى الإفصاح عنه، وذلك لتبرير مكافأتهم وإستمراريتهم فى مناصبهم من خلال الإفصاح عن ذلك الأداء ولكن هذه العلاقة لا تكون إيجابية دائما فهناك دراسات أشارت الى وجود علاقة سلبية بين الربحية ومستوي الإفصاح عن المخاطر. Elshandidy and Neri,(2015, p.76)

فى حين أشار khalif and Hussainey, (2016) أن البنوك والشركات ذات الربحية العالية يتوفر لديها الإمكانيات للإستثمار فى أنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، وذلك لتأثيرها الإيجابى على أسعار أسهمها من خلال تخفيض درجة عدم التاكد المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية، ويساهم ذلك فى تحسين سمعة البنك والشركة. بالإضافة الى أن النتيجة السابقة تتعارض مع نتائج دراسات أخرى ترى أن الأداء السيء قد يؤدي الى تحفيز المديرين للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمخاطر، وذلك لتجنب مخاطر الدعاوى القضائية.

بالإضافة الى ذلك فإن الرافعة المالية للشركة من العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح ، حيث إن أحد المصادر التي تلجأ اليها الشركات لتمويل أصولها يتمثل فى الإقتراض، ووفقاً لنظرية الوكالة فإن الإعتماد على الإقتراض فى تمويل الأصول يترتب عليه زيادة عدم تماثل المعلومات، وبالتالي تلجأ الشركات الى الإفصاح عن كمية أكبر من المعلومات لتخفيض عدم تماثل المعلومات، وتخفيض الشك لدى الأطراف الخارجية. حسن،(2020، ص.75).

وفقاً لنظرية الإشارة فإن الشركات ذات الرافعة المالية العالية تميل الى الإفصاح عن المخاطر، لإرسال إشارة الى المستثمرين، وأصحاب الديون لبيان قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل. Elzahar and Hussainey.,(2012)

فى حين تشير سيولة الشركة الى مدى قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل، وتعتبر عاملاً مهما فى تقييم مخاطر الإفلاس Bankruptcy Risk، وبالتالي فإن الشركات ذات السيولة العالية تفصح عن المزيد من المعلومات المرتبطة بالمخاطر من أجل إرسال إشارة الى أصحاب المصالح عن أدائها المتميز فى إدارة مخاطر السيولة، وفى وضع السيولة لديها مقارنة بالشركات التي يوجد لديها مشكلة بالسيولة. مليجى،(2017،ص.149).

ومن العوامل المرتبطة بخصائص الشركة أيضاً والتي تؤثر على مستوى الإفصاح هو كون الشركة مسجلة فى بورصات أخرى أو أسواق مالية أخرى، حيث يؤدي ذلك الى زيادة مستوى الإفصاح عن معلومات المخاطر، ذلك بهدف الوصول الى مصادر التمويل البديلة. Habbash et) al., (2016

بالإضافة الى أن إرتباط الشركة بأحد مكاتب المراجعة الكبرى قد يؤدي الى زيادة الإفصاح عن معلومات المخاطر حيث إن تلك المكاتب تتمتع بالإستقلال وتسعي الى الحفاظ على سمعتها وبالتالي تشجع الشركات على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح من المعلومات، بالاضافة الى الإلتزام بقواعد الافصاح.(Habbash et al., 2016.)

2/4/11 خصائص وآليات الحوكمة.

تلعب ممارسات الحوكمة الجيدة دوراً هاماً فى تحسين الإفصاح المحاسبى عن المخاطر فوجود مجلس إدارة يتسم بتنوع الخبرات، وإختلاف الأراء يعزز قوة الرقابة، وسياسة الإفصاح بالشركة والتي تنعكس إيجابيا على كمية، وجودة الإفصاح عن المخاطر.

كما ترى نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح أن زيادة عدد المديرين المستقليين وغير التنفيذيين يساهم فى تخفيض تكاليف الوكالة، كما يوفر حافزاً لمطالبة الإدارة العليا بتحسين شفافية الإفصاح عن المخاطر، وتجنب مخاطر الإضرار بسمعتهم الشخصية. (Saggar and Singh., 2017)

فى حين ترى دراسة (Moumen et al., (2016 أن وجود لجنة مراجعة فعالة يساهم فى تقليل الصراعات بين الملاك والإدارة وتقليل تكاليف الرقابة من خلال الإفصاح عن المزيد من معلومات المخاطر، كما أن الفصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة والمديرالتنفيذى (العضو المنتدب) يؤدي الى تخفيض الممارسات الإنتهازية للإدارة ويدعم شفافية الإفصاح عن المخاطر، كما أن وجود الملكية الخارجية يساهم بصورة أكبر فى الإفصاح عن المخاطر لتقليل تكاليف الوكالة.

وبالإضافة الى ذلك فقد أشار حسن،(2020،ص.75) أن البنوك والشركات التي تتمتع بهيكل حوكمة قوى (مجلس إدارة، ونسبة الملكية من قبل الإدارة، وهيكل الملكية ، والمراجعة الداخلية، مكتب المراجعة الخارجى) أكثر فاعلية فى إدارة المخاطر من غيرها من البنوك والشركات، وهو ما ينعكس على مدى و كمية الإفصاحات لدى تلك البنوك والشركات.

3/4/11 العوامل الخارجية.

إن طبيعة النشاط الإقتصادى تؤثر على مستوى الإفصاح عن المخاطر حيث إن بعض القطاعات الإقتصادية مثل القطاع الصناعى، وقطاع البنوك، وقطاع شركات التأمين، وقطاع تقنية المعلومات قد تكون أكثر إفصاحاً عن المخاطر من غيرها من القطاعات. ابراهيم،(2016).

كذلك فإن البيئة التشريعية والتنظيمية والظروف الإجتماعية والسياسية والإقتصادية تؤثر على مستوى الإفصاح عن المخاطر، حيث إن وجود أنظمة قانونية غير فعالة يؤدي الى بيئات أعمال تتسم بالسرية فى المعلومات، كما أن بيئات الأعمال التي تتسم بوجود درجة عالية من عدم التاكد تكون أقل ميلاً للإفصاح عن المخاطر لتجنب حدوث تضارب محتمل. (Khalif and Hussainey, (2016.

فى حين تمثل المنافسة أحد العوامل الخارجية التي تؤثر على مستوى الإفصاح عن المخاطر، حيث تشير بعض الدراسات الى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين المنافسة والإفصاح عن المخاطر. Mokhtar and Mellett, (2013)

على جانب أخر فان بعض الدراسات ترى أن زيادة حدة المنافسة تؤدي الى تخفيض دوافع الشركات للإفصاح عن المخاطر، وذلك نتيجة تخوف هذة الشركات من إستغلال المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل المنافسين (Laidroo, 2009).

من خلال إستعراض ما سبق يتضح لدى الباحثون أن مستوى الإفصاح المحاسبى عن المخاطر يتوقف علي العديد من العوامل التي تتعلق بخصائص البنوك والشركات من حيث حجمها وربحيتها وسيولتها والرافعة المالية لها، وكذلك فإن وجود نظام فعال لحوكمة الشركات، ونظام رقابة داخلى قوى بالبنوك وبالشركات ينعكس إيجابياً على مستوى الإفصاح ، كما أن طبيعة، ونوع القطاع التى تنتمي له الشركة يؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبى.

5/11 متطلبات ومعوقات الإفصاح عن المخاطر.

ينظر الى متطلبات الإفصاح بشكل عام الى كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وتوفيرها لمواجهة وتلبية إحتياجات أصحاب المصالح بالشركة، حيث تسعى الشركات الى تحقيق مركز تنافسى مرموق وتحقيق خبرة تنافسية مع الشركات الأخرى، من خلال تحسين وتطوير نظم معلوماتها والعمل على تحقيق جودة المعلومات المفصح عنها، حيث يعتبر الإفصاح الوسيلة التي تعمل على مساعدة أصحاب المصالح فى إتخاذ قراراتهم من خلال توصيل المعلومات الملائمة لهم.

حيث يعتمد الإفصاح بصورة عامة على مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تتمثل فى تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية، والأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية، وتحديد أساليب الإفصاح التي سوف يتم إستخدامها، ما هى المعلومات التي يتم الإفصاح عنها (نوعية المعلومات)، والتوقيت المناسب للإفصاح عنها . حسن،(2020، ص.77)

ويختلف مستوى الإلتزام بمتطلبات الإفصاح فيما يتعلق بالمخاطر بإختلاف القطاعات وإختلاف متطلبات الإفصاح عن المخاطركونه إلزامى أو إختيارى، حيث تعبر تلك المتطلبات عن كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها فيما يتعلق بالمخاطر، حيث إن توفير المعلومات المتعلقة بالمخاطر يعد أمراً هاماً فى تدعيم إستقرارالأسواق المالية من خلال تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

بالنسبة للوضع في مصر فقد توافرت العديد من القوانين، واللوائح والقواعد لتطوير وتحسين الإفصاح المحاسبى من أجل تشجيع الإستثمار، حيث يخضع الإفصاح المحاسبى لمجموعة من القوانين والأنظمة واللوائح المطبقة داخل جمهورية مصر العربية والتى تلتزم بها الشركات العاملة داخل مصر.

تتمثل القوانين والقواعد المنظمة لعملية الإفصاح المحاسبى في البنوك والشركات فى قانون الشركات 159 لسنة 1981 المعدل بقانون رقم ٣ لسنة 1998، وقانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 وقانون شركات الأعمال رقم 203 لسنة 1993 وقواعد القيد فى البورصة المصرية، والقواعد الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية بالإضافة الى معايير المحاسبة المصرية وقواعد حوكمة الشركات المصرية والتعليمات الصادرة من البنك المركزى.

بإستقراء وتحليل موقف القوانين التي يتم إصدارها نجد أن قانون الشركات، وقانون شركات الأعمال لم يقدموا أية قواعد أو إجراءات تعمل على تحديد وتنظيم شكل ومحتوى الإفصاح عن المخاطر فى الشركات، الا أن قواعد القيد فى البورصة المصرية قد ألزمت الشركات المدرجة بها

بالإفصاح عن بعض المعلومات التي قد تعبر عن ظروف عدم التاكد التى تواجه الشركات، أى انها لم تطالبها صراحة بالإفصاح عن المخاطر. (موقع وزارة الاستثمار. مركز المديرين المصرى، https://www.investinegypt.gov.eg).

من ناحية أخرى لقد تناولت معايير المحاسبة المصرية إلزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن المخاطر بصورة ضمنية من خلا نصوص بعض المعايير مثل معيار رقم ٧ ،13 ،15 ،25 ،26 ،40 المعدل لعام 2015، كما قامت لجنة معايير المحاسبة المصرية مرة أخرى فى عام 2019 طبقا للقرار 69 لسنة 2019 بإصدار المعيار رقم 47 الأدوات المالية وترتب على ذلك تعديل المعيار رقم 26 بما يتوافق مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والذي يعد إستبدالاً لمعيار المحاسبة الدولى رقم 39 الأدوات المالية: الإعتراف والقياس، كذلك قامت لجنة معايير المحاسبة المصرية بتعديل المعيار رقم 25 والمعيار رقم 40 ليتوافقا مع المعيار المصرى رقم 47 . (موقع وزارة الاستثمارالمصرية، https://www.investinegypt.gov.eg/)

على جانب أخر فإن حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية يمثلان وجهان لعملة واحدة فكل منهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به، وعلى ذلك فقد أورد قانون ضمان حوافز الإستثمار رقم ٨ من سنة 1997، وقانون التسوية والإيداع والحفظ المركزى رقم 93 لسنة 2000، ودليل قواعد حوكمة الشركات المصري الذي أصدرها وزير الإستثمار بالقرار رقم 332 لسنة 2005 حيث قام مركز المديرين المصري التابع لوزارة الإستثمار بإصدار دليل قواعد حوكمة شركات قطاع الأعمال فى يوليو 2006، وتم إصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات فى فبراير2010 ليؤكد ذلك. تلى ذلك مجموعة من التدخلات المهنية والتشريعية فى مجال حوكمة الشركات ليقوم مركز المديرين المصري التابع للهيئة العامة الرقابة المالية بإصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عام 2016 والذى طالب الشركات بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمخاطر وإستراتيجيات إدارة المخاطر، وتاثير ذلك على أداء الشركة فقد نص الدليل المصرى لحوكمة الشركات على تشكيل لجنة لإدارة المخاطر تختص بوضع القواعد والإجراءات اللازمة للتعامل مع جميع أنواع المخاطر التي تواجة الشركة .

على جانب أخرهناك العديد من المعوقات التى تواجه الإفصاح عن المخاطرولعل ذلك يعد مفسراً للتناقض بين زيادة الإهتمام بضرورة الإفصاح عن المخاطرمن قبل الأكاديميين وأصحاب المصالح بالشركات وبين الإفصاح الفعلى عن المخاطر من قبل الشركات، ولقد قدم معهد المحاسبين القانونيين فى إنجلترا وويلزICAEW خمسة معوقات أساسية تواجه الإفصاح عن المخاطر تتمثل فيما يلى:- ICAEW,(2011)

- إنخفاض المصداقية المصاحب للإفصاح عن المخاطرويرجع ذلك للحكم الشخصى فى تقدير المخاطر وهو ما يختلف من شخص لأخر وبالتالى إنخفاض المصداقية وإمكانية الإعتماد على المعلومات المتاحة عن المخاطر.

- تحليل العائد والتكلفة حيث ترى بعض الشركات أن التكاليف التى تتحملها نتيجة الإفصاح عن معلومات المخاطر وخاصة تكاليف المنافسة الناتجة عن تصرفات المنافسين وما قد يحق بالشركات من خسائر وفقد إيرادات تفوق العائد الذى يعود على تلك الشركات من الإفصاح عن معلومات المخاطر.

- نمطية وعمومية الإفصاح عن المخاطر حيث تقوم الشركات بالإفصاح عن المخاطر بصورة إجمالية ونمطية دون أن يحتوى هذا الإفصاح عن معلومات تفصيلية عن المخاطر وهو ما يعرف بالإفصاح الخالى عن المعلومات Uninformative Disclosure وذلك تماشياً مع الشركات التى تعمل فى نفس المجال.

- عدم رغبة الإدارة فى الإفصاح عن طرق وأدوات إدارة المخاطر المستخدمة من قبل الشركة وذلك لتأثير هذه الطرق والأدوات على الوضع السوقى للشركة ومكانتها بين منافسيها.

- وجود مخاطر لا تقوم الشركات بالإفصاح عنها او يتم الإفصاح عنها بصورة لا تمثل حقيقة الواقع مثل مخاطر التغير فى الطلب ومخاطر المنافسة أو تلك المخاطر الناتجة عن قرارات خاطئة تم إتخاذها من قبل الإدارة.

6/11 الإطار المقترح للمعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة المخاطر المصرفية.

يشمل هذا الإطار مجموعة من العناصر يمكن إيضاحها فيما يلى:

1/6/11 أهداف ومتطلبات تطبيق الإطار المقترح.

إن هدف الإطارالمقترح هو محاولة توفير خطوات واضحة لتحديد كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها والتي تتضمن أيضاً معلومات الإفصاح عن المخاطر والتقاريرالمتعلقة بها وذلك من أجل المساعدة في إدارة المخاطر التى تتعرض لها المؤسسات بصورة عامة والمخاطر المصرفية بصورة خاصة.

يمكن القول إن الهدف الرئيسى من الإطار المقترح هو محاولة الوصول الى عملية منهجية متكاملة قابلة للتطبيق يمكن إستخدامها بصورة دورية ومنتظمة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، ومعلومات المخاطر في التقارير المالية التي تصدرها الشركات، وذلك من أجل المساعدة في إدارة المخاطر التي تتعرض لها تلك الشركات بصورة عامة، و المخاطر المصرفية بصورة خاصة وهو ما يترتب عليه سهولة إدارة المخاطر، وإتخاذ القرارات الملائمة لإدارة تلك المخاطر، وذلك لتحقيق أثارها أو إتخاذ الإجراءات المناسبة قبل حدوثها وهو ما ينعكس إيجابيا على قيمة تلك الشركات.

ويتطلب تطبيق الإطار المقترح مجموعة من المعايير الأساسية لكي يتم تفعيله والتى تتلخص في ما يلى:

أ- وجود نظام معلوماتى لإستخراج المعلومات والتقارير عن المخاطر.

ب- الفصل فى الوظائف والمهام بين الإدارات في التسجيل والمراجعة وإدارة المخاطر.

ج- التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية والمصرية وقواعد البنك المركزى، وهيئة سوق رأس المال وإتفاقية بازل.

د- توافر مجموعة من الإجراءات والسياسات لتسجيل المعلومات والمخاطر.

هـ - وجود سياسات وإجراءات وهيكل تنظيمى واضح لإدارة المخاطر.

و- توافر إستراتيجية واضحة في إدارة المخاطر.

ز- إعتماد الإطار المقترح من قبل الإدارة العليا والجهات الإشرافية.

ح - الإلتزام بالإطار من قبل الهيكل الإدارى، والتنظيمى بالشركات.

ط - المراجعة الدورية بصورة منتظمة للجهات المختصة والتعديل لتحسين مستوى الجودة.

2/6/11 مكونات وإجراءات الإطار المقترح للافصاح عن المعلومات المحاسبية لأغراض إدارة المخاطر المصرفية.

يعتمد هذا الإطار على مجموعة من العناصر الهامة والأساسية والتي يمكن من خلالها قياس وتقييم الإفصاحات لكل شركة والتى سوف تختلف من حيث المحتوى والنطاق وفقا لنوع الأنشطة التي تزاولها .فالواجب على الشركات توفير ما يكفي من المعلومات في الوقت المناسب وبالتفصيل الملائم وذلك لوضع صورة واضحة ودقيقة عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك والشركات، وذلك من أجل إستخدام تلك المعلومات داخلياً في إدارة ومراقبة المخاطر المصرفية، ويتم ذلك في ضوء الإلتزام بالمعايير الدولية ومعايير المحاسبة المصرية وقرارات هيئة سوق المال والبنك المركزى .

تتمثل لوائح الإطار المقترح في تعريف المخاطر التي تواجه البنوك والشركات، وأسباب تلك المخاطر والسياسات والإجراءات التي تتبعها البنوك والشركات في تقييم تلك المخاطر والمعلومات النوعية وسياسات، وإجراءات إدارة المخاطر.

في حين تتمثل معايير الإطار المقترح في معايير المحاسبة المصرية والدولية المطبقة والمستخدمة من قبل البنوك في إعداد القوائم المالية والتى تتعلق بالإفصاح عن المخاطر كما سبق عرضه . هذا بالإضافة الى مبادىء الحوكمة التى تطبقها البنوك في أداء أنشطتها المختلفة والتى تتعلق بإدارة المخاطر المختلفة التى تتعرض لها.

على جانب أخر تتمثل نماذج ومؤشرات الإطار المقترح فى مجموعة من المؤشرات التى تتضمن أنواع المختلفة من المعلومات اللازمة لإدارة المخاطر المصرفية.

فى حين تتمثل إجراءات الإطار المقترح فى التحقق من توافر الإفصاح عن المخاطر التى تتعرض لها الشركات، وتصنيف المخاطر التى تم الإفصاح عنها، وتحديد شكل الإفصاح والفترة الزمنية المفصح عنها.

3/6/11 مخرجات (تقارير) الإطار المقترح.

تتمثل في مجموعة من التقارير التي يتم توفيرها وذلك لعرض النقاط التالية:

- تقارير عن مخاطر الإئتمان والعوامل المؤثرة فيه، وأى ممارسات لا تتفق مع السياسات والإجراءات الواجب إتباعها.

- تقارير عن مخاطر السيولة، ووضع التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للشركة ومقارنتها مع الفترات السابقة.

- تقارير عن مخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية، وتغير أسعار الفائدة، وأسباب تلك المخاطر.

- تقارير عن مدى الإلتزام بمبادئ الحوكمة من حيث درجة الإلتزام بها ام لا مع إعطاء الأسباب.

- تقرير سنوي فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر و الإستراتيجيات المتبعة في إدارة المخاطر.

- تقرير عن مخاطر الأعمال، والمخاطر البيئية، والمخاطر التشغيلية.

- تقرير عن مخاطر الأعمال والتكنولوجيا وما إذا كان هناك عوامل ضعف فى نظام تكنولوجيا المعلومات المطبق في الشركة، وثغرات إختراق ذلك النظام.

وبالإعتماد عى ما سبق يمكن للباحثون عرض الشكل (1/11) والذى يوضح مكونات الإطار المقترح كما يلى:

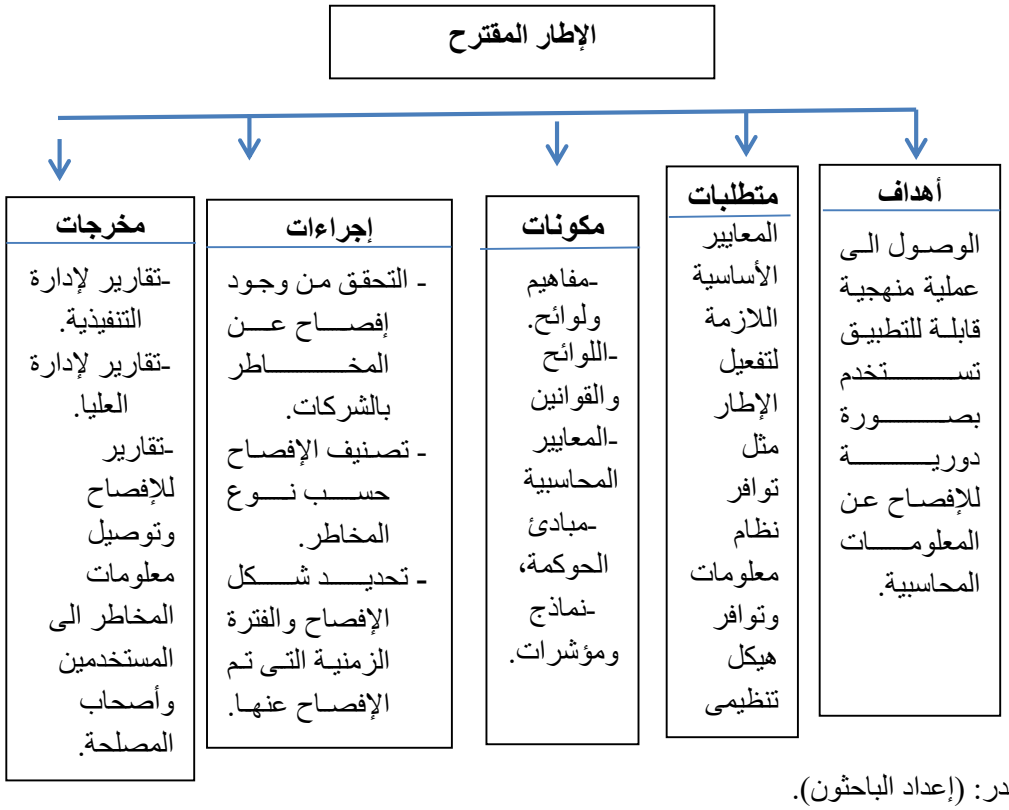

المصدر: (إعداد الباحثون).

الشكل رقم (1/11) مكونات الإطار المقترح

من ناحية أخرى ومن أجل إختبار فروض البحث فقد تم تقسيم الإطار المقترح للإفصاح عن المعلومات الى مجموعة من المؤشرات يمكن عرضها كما يلى.

المؤشر	المعلومات الواجب الإفصاح عنها
1-المؤشر الاول: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر الإئتمان	1- تصنيف الحسابات المدينة حسب النوع.
	2- تصنيف الحسابات المدينة حسب الجدارة الائتمانية
	3- جدولة أعمار الحسابات المدينة (جدول أعمار الديون).
	4- الديون المستحقة غير المدفوعة .
	5- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
	6-التوزيع الجغرافي للمبالغ المعرضة لمخاطر الإئتمان.
	7-البيانات الكمية عن مخاطر الإئتمان (الحد الاقصى للإئتمان).
	8-الملاحظات على تركيز الإئتمان (الديون).
	9-المقارنة مع السنوات السابقة فيما يتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر الإئتمان .
	10-الإلتزامات الناتجة عن ضمان ديون الغير.

المؤشر	المعلومات الواجب الإفصاح عنها
	11-الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات المتعددة .
	12-الضمانات الإئتمانية الأخرى المتحصل عليها.
	13- القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات الملكية.
	14- طبيعة المخاطر الإئتمانية .
	15- -مخاطر الإئتمان لكل فئة من فئات الأصول (مخصصات خسائر القروض).
	16-القروض التي تم إعادة هيكلتها خلال العام.
	17-القروض من مصادر غير مصرفية.
	18-التغيير التراكمى في القيمة العادلة.
	19-النماذج المستحدثة لقياس مخاطر الإئتمان.
المؤشر الثانى: المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر السيولة..	بيانات كمية عن مصادر السيولة النقدية وما يعادلها.
	نسب السيولة .
	المقارنة مع السنوات السابقة فيما يتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر السيولة .
	تعريف مخاطر السيولة والدوافع المرتبطة بها.
	التغيرات في المبيعات.
	نسبة الرافعة التشغيلية.
	مصادر التمويل المتاحة ومده التمويل.
	- تقارير السيولة الداخلية.
	9-النماذج المستحدثة في قياس مخاطر السيولة
المؤشر الثالث: المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر سعر الفائدة.	تحليل الحساسية لأسعار الفائدة.
	أدوات التحوط الخاصة بالمشتقات المالية.
	تصنيف الديون من حيث معدلات الفائدة (ثابتة او متغيرة).
	المقارنة مع السنوات السابقة فيما يتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر سعر الفائدة .
	5-الطرق المستخدمة لقياس مخاطر سعر الفائدة.
المؤشر الرابع: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر التغير فى سعر العملة.	1- تفاصيل عن بنود العملات الاجنبية.
	2- تحليل الحساسية لكل عملة.
	3- المقارنة مع السنوات السابقة فيما يتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر سعر العملة.
	4- تعريف مخاطر العملة .
المؤشر الخامس: المعلومات الواجب الإفصاح	1- تعريف مخاطر التغير في سعر السلع.
	2- المواد الخام المعرضة لمخاطر السعر.

المؤشر	المعلومات الواجب الإفصاح عنها
عنها لأغراض إدارة مخاطر السلع الأساسية.	3- المقارنة مع السنوات السابقة فيما يتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر السلع الأساسية .
	4- الطرق المستخدمة لقياس مخاطر سعر السلع.
المؤشر السادس: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة المخاطر الإستراتيجية.	1- ثبات الإستراتيجية الحالية لتحقيق الأهداف المستقبلية.
	4- وجود صناعة أو سلعة مستقبلية لدى الشركة.
	5- تنبؤات الإدارة للأرباح المستقبلية.
	6- نصيب أو حصة الشركة المحتملة من السوق.
	7- الأسواق الرئيسية المتوقعة وأقسام السوق لتوزيع المنتجات المستقبلية.
	8- تاثير الأحداث الإستراتيجية على إستمرارية الشركة.
	9- المصروفات الخاصة بالمشروعات الرأسمالية .
	10- مدى الإعتماد على العملاء.
	11- مدى الإعتماد على الموردين.
	12- تكلفة البحث والتطوير.
	13- عمليات الإندماج والإستحواذ.
	2- مستوى التطور التكنولوجى.
	3- التغيرات الإقتصادية.
	4- التغيرات في تفضيلات العملاء.
	5- التغيرات السياسية.
المؤشر السابع: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر الأعمال.	1- مدى مشاركة العاملين في وضع الخطط الإستراتيجية.
	2- مدى تشجيع العاملين على الإبداع والإبتكار.
	3- النظرة المستقبلية لمدى رضاء العاملين.
	4- حالات الفساد وسوء إستغلال الموارد.
	5- معدل دوران القيادات الإدارية.
	6- تأكل الإسم والعلامة التجارية.
	7- مدى تقادم المخزون.
	8- مدى الإلتزام بضوابط الجودة.
	9- الحصول على براءات الإختراع وحقوق الملكية الفكرية الأخرى.
	10- تقلبات أسعارعوامل الإنتاج مثل المواد الخام.
	11- أسماء وعدد المنافسين المحتملين.
	12- نسبة الفشل في العلاقات مع العملاء .

المؤشر	المعلومات الواجب الإفصاح عنها
	13- مستوى الكفاءة والأداء.
	14- معدلات تطويرالمنتج.
	15- نسبة فقدان العملاء الرئيسين.
المؤشرالثامن: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة المخاطرالتشغيلية .	1- الإفصاح عن المستوى المقبول من المخاطر بنظام الرقابة الداخلية.
	2- التغيير في السياسات المحاسبية المالية نتيجة تطبيق معيار محاسبي جديد.
	3- آثر تطبيق المعيار الجديد على طرق تقييم الأصول.
	4- مدى الإمتثال للوائح المالية.
	5- مدى الإمتثال لقواعد الإدراج فى سوق الأوراق المالية.
	6- مستوى مخاطر التقاضى.
	7- مدى الإمتثال لمتطلبات حوكمة الشركات.
المؤشر التاسع المعلومات: الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر المعلومات والتكنولوجيا.	1- مستوى المخاطر التقنية.
	2- مستوى التطور السريع في التكنولوجيا.
	3- مستوى مخاطر الأمان والحماية.
	4- مدى جاهزية نظام المعلومات.
	5- مدى سلامة وتكامل الإجراءات خلال مرحلة تشغيل النظام.
	6- مستوى سرية وخصوصية البيانات المخزنة فى النظام.
	7- مدى سلامة البنية التحتية المعلوماتية والتكنولوجية.
	8- مستوى نقص أوعدم توافر المعلومات.
	9- مستوى عدم دقة المعلومات المستقبلية.
المؤشر العاشر: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة المخاطر البيئية.	1- الكوارث الطبيعية التى حدثت.
	2- مدى إستخدام المنتجات الحساسة بيئيا.
	3- ملاءمة الظروف الجوية لبيئة العمل.
	4- الحوادث البيئية التى حدثت.
	5- مستوى التوافق مع البيئة الإجتماعية (الدور المجتمعى للشركة).
	6- مستوى التوافق مع القوانين والأنظمة الجديدة المتعلقة بالبيئة .

12- الدراسة الميدانية

12 -1 مقـــدمة: لتحقيق هدف البحث المتمثل في إقتراح إطار للإفصاح عن المعلومات المحاسبية لأغراض إدارة المخاطر المصرفية، وبعد ما تم عرضه فى الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية، والإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمخاطر، فإن هذا المبحث يتناول "الدراسة الميدانية" من خلال استقراء وتحليل أراء ثلاثة فئات من المهتمين بمجال إدارة المخاطر

المصرفية والإفصاح عن معلومات المخاطر. وقد وقع اختيار الباحثون علي هذه الفئات نظرا لأنها تمثل الفئات ذات الصلة بموضوع البحث وأنها أكثر الفئات التي يمكن الحصول منها علي إجابات منطقية تتسم بالواقعية وتتمثل هذه الفئات فيما يلي:

1 – أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
2 – المديرين الماليين (معدي التقارير المالية).
3 – العاملين بالقطاع المصرفى.

ويتناول الباحثون في هذا المبحث الدراسة الميدانية التي قاموا بها لإستكمال الجزء العملي لهذا البحث من خلال تناول الهدف من الدراسة الميدانية، فروض الدراسة الميدانية، الأساليب الإحصائية المستخدمة، مجتمع وعينة البحث، خصائص عينة البحث، تصميم أداة البحث و نتائج التحليل الاحصائي واختبارات الفروض وذلك كما يلى:

12-2 الهدف من الدراسة الميدانية

تستهدف الدراسة الميدانية في المقام الاول اختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال استطلاع أراء عينة من أعضاء هيئة التدريس، المديرين الماليين (معدي التقارير المالية)، العاملين بالقطاع المصرفى، بشأن المعلومات الواجب الإفصاح عنها من قبل الشركات لإدارة المخاطر المصرفية.

12-3 فروض الدراسة الميدانية

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وتحقيقا للهدف منها، يمكن صياغة فروض البحث علي النحو التالي:

الفرض الرئيسي الأول للبحث: يوجد إتفاق بين الأطراف الرئيسية للإستبيان حول المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية لأغراض إدارة المخاطر المصرفية.

الفرض الرئيسي الثانى للبحث: يساهم الإطار المقترح بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض إدارة المخاطر المصرفية فى بيئة الأعمال المصرية.

12-4 الأساليب الاحصائية المستخدمة.

تم استخدام مجموعه من الاساليب الاحصائية بإستخدام حزمة البرامج الجاهزه للعلوم الإجتماعية النسخة الخامسة والعشرون (SPSS 0.25) . والتى تتمثل فيما يلى:

- التكرارات Frequencies
- معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لقياس مدي ثبات وصدق قائمة الاستقصاء.
- الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics
- بعد تحديد طبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة الميدانية والتأكد من صحة استخدام الأساليب الإحصائية للاختبارات اللامعلمية المناسبة لطبيعة البيانات، قام الباحث بإختبار فروض الدراسة من خلال اختبار chi – square، وذلك لأنه من الاختبارات اللامعلمية التي تناسب بيانات هذه الدراسة.

5-12 مجتمع وعينة البحث

في ضوء تحقيق الهدف من البحث، ونظرا لأن الحل المناسب لأي مشكلة يجب أن يكون نابع من إدراك الأطراف المعنية بالموضوع لهذه المشكلة لأنهم القادرون علي تفهم هذه المشكلة وتحليلها لذلك فإن مجتمع البحث يتكون من ثلاثة مجموعات من الأطراف المعنية بموضوع البحث. تم الاعتماد علي أسلوب العينة العشوائية في اختيار عينة البحث والمكونة من 158 فردا من كل من أعضاء هيئة التدريس، المديرين الماليين (معدي التقارير المالية)، العاملين بالقطاع المصرفى.

وقد قام الباحثون بتوزيع عدد من قوائم الاستقصاء علي مفردات العينة وكذلك الاعتماد علي خدمات الإنترنت لزيادة عدد قوائم الاستقصاء من خلال استخدام البريد الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث قام الباحث بإنشاء وتصميم رابط خاص بقائمة الاستقصاء علي شبكة الإنترنت من خلال خدمة Google Drive هو:

https://docs.google.com/spreadsheets/d/1ybW3fxsW6Kht9Po3nHi8xnNkTRJ2RSp1jpHsSBTbI3I/edit?resourcekey&usp=forms_web_b#gid=541310202

لتمكين الفئات المستهدفه من الإجابة علي قائمة الاستقصاء عن طريق الانترنت.

6-12 خصائص عينة البحث

فيما يتعلق بالخصائص الديموجرافيه لعينة البحث، فقد قام الباحثون باستخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص افراد العينة كما يلي:

جدول (12-1): توصيف مفردات عينة البحث

البيان	فئات عينة البحث	التكرار	النسبة
فئات عينة البحث (جهة العمل / الوظيفة)	عضو هيئة تدريس بالجامعات	32	% 20.3
	مدير مالى (معدى التقارير المالية).	4	%2.5
	العاملين بالقطاع المصرفى	122	% 77.2
الإجمالي		158	%100
المؤهلات العلمية	بكالوريوس محاسبة	76	%48.1
	دبلوم دراسات عليا فى المحاسبة	32	%20.3
	ماجستير فى المحاسبة	24	%15.2
	دكتوراه فى المحاسبة	26	%16.5
الإجمالي		158	%100
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	46	%24,2
	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	28	%40,5
	أكثر من 10 سنوات	84	%23.8
الإجمالي		158	%100

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

نلاحظ من نتائج جدول (12-1) أن أعضاء هيئة تدريس بالجامعات يمثلون نسبة 20.3٪ من إجمالي عينة البحث، وبلغت نسبة المديرين الماليين نسبة 2.5٪ من إجمالي عينة البحث، فى حين يمثل العاملين بالقطاع المصرفى نسبة 77.2٪ ويرجع ذلك إلي كون العاملين بالقطاع المصرفى من أهم الفئات التى يتعلق عملها بإدارة المخاطرالمصرفية، وبالتالى كان هناك تركيز من قبل الباحثون للوصول الى أكبر عدد ممكن منهم .

من ناحية أخرى يوضح الجدول رقم (12-1) التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي، يلاحظ أن عدد الحاصلين علي درجة البكالوريوس 76 مفردة بنسبة 48.1% من حجم العينة، وبلغ عدد الحاصلين علي دبلوم دراسات عليا 32 مفردة بنسبة 20.3% من حجم العينة، وبلغ عدد الحاصلين علي ماجستيرفى المحاسبة عدد24 مفردة بنسبة 15.2% من حجم العينة، وبلغ عدد الحاصلين علي دكتوراة فى المحاسبة عدد26 مفردة بنسبة 16.5% من حجم العينة، مما يعني أن العينة التي يتم إجراء البحث عليها يتوقع أن يكون لديها المعرفة المطلوبة عن موضوع البحث.

على جانب أخر يشير الجدول (12-1) والذي يمثل التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة البحث حسب متغير سنوات الخبرة، أن 46 مفردة بنسبة 29.1% من عينة البحث من أصحاب الخبرات أقل من 5 سنوات، وأن 28 مفردة بنسبة 17.7% من عينة البحث تتراوح خبرتهم بين (5 – 10) سنوات، كما يلاحظ أن 84 مفردة بنسبة 53.2% من عينة البحث تزيد خبرتهم عن 10 سنوات. مما سبق يتبين أن معظم أفراد العينة لديهم خبرة جيدة في مجال العمل المحاسبي فكان 70.9% من أفراد العينة لديهم أكثر من 5 سنوات خبرة في العمل المحاسبي مما يعني قدرة أفراد العينة علي فهم أسئلة الاستقصاء والإجابة عليها بواقعية ودقة.

7-5 تصميم أداة البحث

إعتمد الباحثون في إجراء هذا البحث علي قائمة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات اللازمة، وقام الباحثون بإعداد قائمة الاستقصاء من خلال الإعتماد في تصميمها علي مجموعة من الأسئلة التي تكونت لدي الباحثين بعد الانتهاء من الدراسة النظرية لموضوع البحث، وحاول الباحثون مراعاة الدقة قدر الإمكان عند صياغة الأسئلة وذلك من خلال توضيح ما يلي:

- توضيح بعض المصطلحات الخاصة بموضوع البحث.
- الحصول علي معلومات عامة من أفراد العينة تتعلق بالمركز الوظيفي وعدد سنوات الخبرة والمؤهلات العلمية وذلك من أجل وضع تصور عن مدي اهتمام مفردات العينة بموضوع البحث.
- إعتمد الباحثون عند تصميم قائمة الاستقصاء علي مقياس ليكرت الثلاثى لقياس إجابات أفراد العينة علي أسئلة الاستقصاء كما يلي :

التصنيف	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	3	2	1

وبالتالي فإن البند الذي يأخذ متوسط حسابي مقداره أكبر من درجتين يعتبر بندا هاما ومؤثر وبالتالي يتم قبوله، في حين يعتبر البند الذي لا يحقق هذا المتوسط يعتبر بندا غير موثر بالتالي يتم رفضه.

- **أولاً اختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء.**

للتأكد من مدي ثبات وصدق قائمة الاستقصاء، تم إجراء اختبارات الصدق والثبات لها، ويتناول الجزء التالي نتائج اختبار الثبات والصدق لقائمة الاستقصاء المستخدمة في البحث.

يعرف ثبات قائمة الاستقصاء بالحصول علي نفس النتائج إذا تم إعادة توزيع الاستمارة علي نفس العينة فى ظل نفس الظروف، أوعدم تغير نتائج الإستمارة بشكل كبير إذا تم إعادة توزيعها علي نفس الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة . ويتم إختبار صدق وثبات الإستقصاء بعدة أدوات من أشهرها معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha والذى يأخذ قيمة بين الصفر والواحد، فعندما تكون قيمة المعامل قريبة من الواحد فإن ذلك يشير إلي صدق وثبات الاستقصاء . وقد تم حساب معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha من خلال برنامج SPSS.Version 25 وجاءت النتائج كما هي موضحه بالجدول التالي :

جدول (12-2): نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha

المؤشر	الرمز الاحصائى	عدد بنود المؤشر	معامل الثبات (Alpha)	معامل الصدق الذاتى
المؤشر الاول: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر الإئتمان	X1	19	0.902	0.949
المؤشر الثانى: المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر السيولة	**X2**	**9**	0.783	0.884
المؤشر الثالث: المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر سعر الفائدة.	**X3**	**5**	0.728	0.853
المؤشر الرابع: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر التغير فى سعر العملة(الصرف)	**X4**	**4**	0.766	0.875
المؤشر الخامس: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر السلع الأساسية.	**X5**	**4**	0.683	0.826
المؤشر السادس: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة المخاطر الإستراتيجية.	**X6**	**15**	0.889	0.943
المؤشر السابع: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر الأعمال.	**X7**	**15**	0.903	0.950
المؤشرالثامن: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة المخاطرالتشغيلية.	**X8**	**7**	0.844	0.918
المؤشر التاسع المعلومات: الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر المعلومات والتكنولوجيا.	**X9**	**9**	0.843	0.918

المؤشر العاشر: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة المخاطر البيئية.	**X10**	**6**	0.808	0.898
الإجمـــــــــــــــالي		**93**	0.972	0.986

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لجميع أسئلة المقياس المستخدم في هذه الدراسة تبلغ (0,972)، وتعتبر هذه القيمة مقبولة إلي حد كبير حيث أنه كلما اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح كلما كان ذلك دليلا علي إرتفاع درجة الثبات والإتساق الداخلي لبنود المقياس، ومن ثم إمكانية الأعتماد علي نتائج التحليل الإحصائي.

فى حين يقصد بصدق وصلاحية قائمة الاستقصاء التأكد من أنها تقيس ما وضعت لقياسه، ويحسب معامل الصدق عن طريق أخذ جذر معامل الثبات وبالتالي تكون قيمته (0,986) وتعتبر هذه القيمة معقولة إلي حد كبير مما يعني إمكانية تعميم نتائج العينة علي المجتمع. وللتأكد من مدي صدق عبارات قائمة الاستقصاء، قام الباحثون بعرضها علي مجموعة من المحكمين من الاساتذة المتخصصون في المحاسبة والمراجعة، وقد استجاب الباحث لأراء السادة المحكمين حيث قام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم، وذلك قبل خروج قائمة الاستقصاء في صورتها النهائية.

- **ثانياً التحليل الوصفى لفقرات الإستقصاء:** تم إجراء تحليل وصفى لكل فقرة من فقرات الاستقصاء وذلك لمعرفة الوسط الحسابي والانحراف المعياري وذلك للوقوف على الاتجاه العام للإجابات وذلك لكل عبارة مع ملاحظة ان تفسير المتوسطات وفقا لمقياس ليكرت يكون وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (3/12) نتائج التحليل الوصفي

المؤشرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المنوال	الاتجاه العام
المؤشر الأول X1	**2.6881**	**0.31998**	**3**	موافق
المؤشر الثانى X2	**2.7671**	**0.28275**	**3**	موافق
المؤشر الثالث X3	**2.8000**	**0.28908**	**3**	موافق
المؤشر الرابع X4	**2.8006**	**0.32998**	**3**	موافق
المؤشرالخامس X5	**2.8196**	**0.29845**	**3**	موافق
المؤشر السادس X6	**2.7672**	**0.30234**	**3**	موافق
المؤشر السابع X7	**2.7694**	**0.30606**	**3**	موافق
المؤشر الثامن X8	**2.7577**	**0.33294**	**3**	موافق

المؤشر التاسع X9	**2.8176**	**0.27496**	**3**	موافق
المؤشرالعاشر X10	**2.7511**	**0.35385**	**3**	موافق

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

يتضح من جدول (3/12) السابق أن التحليل المبدئي للمتوسطات يشير إلى أن هناك اتجاه عام من أفراد العينه على الموافقه على العبارات الواردة بالمؤشرات المختلفة الواردة بقائمة الإستقصاء حيث نجد ان المتوسط العام للعبارات بلغ (3) وهو متوسط مرتفع.

12-8 نتائج التحليل الإحصائي وإختبارات الفروض.

فيما يلي يتناول الباحثون نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية واختبار صحة الفروض علي النحو التالي:

12-8/1 نتائج اختبارات التحليل الإحصائي للفرض الأول

ينص الفرض الرئيسي الأول للبحث: **"يوجد إتفاق بين الأطراف الرئيسية للإستبيان حول المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية لأغراض إدارة المخاطر المصرفية"**. يمكن اختبار مدي صحة هذا الفرض من خلال قياس استجابات عينة البحث على الاسئلة الواردة في قائمة الاستقصاء كما يلي:

- **إختبار chi – square للفرض الاول.**

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار كا^2 للأسئلة التي تختبر الفرض الأول

جدول (12-4) نتائج اختبار كا^2 للأسئلة التي تختبر الفرض الرئيسى الأول

الأسئلة	درجات الحرية	chi – square	مستوي المعنوية
1- تصنيف الحسابات المدينة حسب النوع.	1	60.785	0,00 معنوية
2- تصنيف الحسابات المدينة حسب الجدارة الائتمانية	2	171.696	0,00 معنوية
3-المقارنة مع السنوات السابقة فيما يتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر الإئتمان	2	168.051	0,00 معنوية
4- بيانات كمية عن مصادر السيولة النقدية وما يعادلها.	2	151.342	0,00 معنوية
5- المقارنة مع السنوات السابقة فيما يتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر السيولة .	2	151.342	0,00 معنوية
6- تصنيف الديون من حيث معدلات الفائدة (ثابتة او متغيرة).	2	158.633	0,00 معنوية
7-المقارنة مع السنوات السابقة فيما يتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة	1	60.785	0,00 معنوية

الأسئلة	درجات الحرية	chi – square	مستوي المعنوية
مخاطر سعر الفائدة .			
8- تفاصيل عن بنود العملأت الاجنبية .	2	183.848	0,00 معنوية
9- المقارنة مع السنوات السابقة فيما يتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر سعر العملة.	1	65.848	0,00 معنوية
10- تعريف مخاطر تغير سعرالعملة .	2	168.051	0,00 معنوية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

يتضح من جدول (12-4) موافقة معظم أفراد عينة البحث على العبارات المتعلقة باختبار الفرض الأول المتعلق بالمعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية لأغراض إدارة المخاطر المصرفية، حيث أن قيمة chi-square عالية ومستوى المعنوية أقل من 5% حيث أن مستوي المعنوية المحسوب لجميع فقرات الفرض الرئيسى الأول (0,00) وهو أقل من مستوى (0,05) مما يجعل الباحثون يقبلون الفرض الرئيسي الأول للبحث **"يوجد إتفاق بين الأطراف الرئيسية للإستبيان حول المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية لأغراض إدارة المخاطر المصرفية".**

2/8-12 نتائج اختبارات التحليل الإحصائي للفرض الرئيسى الثاني.

ينص الفرض الرئيسي الثانى للبحث على ما يلى: **"يساهم الإطار المقترح بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض إدارة المخاطر المصرفية في بيئة الأعمال المصرية".** يمكن اختبار مدي صحة هذا الفرض من خلال قياس استجابات عينة البحث علي الاسئلة الواردة في قائمة الاستقصاء كما يلي :

- **إختبار chi – square للفرض الرئيسى الثانى.**

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار كا^2 للأسئلة التي تختبر الفرض الرئيسى الثاني

جدول (12-5) نتائج اختبار كا^2 للأسئلة التي تختبر الفرض الرئيسى الثاني

الاسئلة	درجات الحرية	chi – square	مستوي المعنوية
المؤشر الأول X1: يحتوى على الأسئلة من X1.1 الى X1.19	17	223.418	0,00 معنوية
المؤشر الثانى X2: يحتوى على الأسئلة من X2.1 الى .X2 9	9	211.367	0,00 معنوية
المؤشر الثالث X3: يحتوى على الأسئلة من X3.1 الى X3.5	5	194.253	0,00 معنوية

الاسئلة	درجات الحرية	chi – square	مستوي المعنوية
المؤشر الرابع X4: يحتوى على الأسئلة من X4.1 الى X4.4	5	258.658	0,00 معنوية
المؤشرالخامس X5: يحتوى على الأسئلة من X5.1 الى X5.4	5	265.038	0,00 معنوية
المؤشر السادس X6: يحتوى على الأسئلة من X6.1 الى X6.15	15	312.278	0,00 معنوية
المؤشر السابع X7: يحتوى على الأسئلة من X7.1 الى X7.15	13	364.076	0,00 معنوية
المؤشر الثامن X8: يحتوى على الأسئلة من X8.1 الى X8.15	8	328.000	0,00 معنوية
المؤشر التاسع X9: يحتوى على الأسئلة من X9.1 الى X9. 9	9	395.165	0,00 معنوية
المؤشرالعاشر X10: يحتوى على الأسئلة من X10.1 الى X1.6	8	331.190	0,00 معنوية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

بإستعراض نتائج الجدول (5/12) يتضح لدى الباحثون موافقة معظم أفراد عينة البحث على العبارات المتعلقة باختبار الفرض الرئيسى الثانى المتعلق بمساهمة الإطار المقترح بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض إدارة المخاطر المصرفية فى بيئة الأعمال المصرية، حيث أن قيمة chi-square عالية ومستوى المعنوية أقل من 5% حيث أن مستوي المعنوية المحسوب لجميع فقرات الفرض الرئيسى الثانى (0,00) وهو أقل من مستوي (0,05) مما يجعل الباحثون يقبلون الفرض الرئيسي الثانى للبحث: **"يساهم الإطار المقترح بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض إدارة المخاطر المصرفية فى بيئة الأعمال المصرية".**

13 - النتائج والتوصيات والمجالات المقترحة لأبحاث مستقبلية

1/13- النتائج: لقد توصل الباحثون من إختبار فروض البحث للنتائج التالية:

1- يوجد إتفاق بين الأطراف الرئيسية للإستبيان حول المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية لأغراض إدارة المخاطر المصرفية.

2- يساهم الإطار المقترح بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض إدارة المخاطر المصرفية فى بيئة الأعمال المصرية".

2/13- توصيات البحث: فى ضوء هدف البحث، وأهميته، وما توصلت إليه الدراسة الميدانية، يوصي الباحثون بما يلي:

1- ضرورة الإهتمام من قبل الشركات المصرية بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية التى تستخدم لأغراض إدارة المخاطر المصرفية .
2- متابعة أحدث الإصدارات والمعايير المحاسبية فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر وإدارتها والتعرف على الملائم منها لبيئة المحاسبة المصرية.
3- جذب إنتباه الشركات المصرية للإهتمام بمحتوى وجوهر الإفصاح عن معلومات المخاطر وعدم الإكتفاء بالإفصاح الإجمالى عن المخاطر والإهتمام بالشكل عى حساب الجوهر فى عملية الإفصاح .
4- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات على تقييم دور الإفصاح عن معلومات المخاطر فى تحسين إدارة المخاطر المصرفية.

3/13- المجالات المقترحة لأبحاث مستقبلية:

فى ضوء هدف البحث وأهميته وحدوده، وما إنتهى إليه من نتائج وتوصيات، فإن الباحثون يقترحون ضرورة توجيه مزيد من الإهتمام فى البحوث المستقبلية للنقاط التالية:

(1) دراسة العلاقة بين إدارة المخاطر المصرفية والعائد على الإستثمار بالبنوك.

(2) دراسة أثر الإفصاح عن المخاطر المالية على قرار التمويل .

(3) دراسة أثر كل من حجم الشركة و نوع القطاع وهيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية لمنظمات الأعمال.

(4) دراسة العلاقة بين إدارة المخاطر المصرفية بالبنوك المصرية وقيمة البنك دراسة مقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

(5) دراسة دور التنظيمات المهنية فى ضمان مستوى مقبول من الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية للشركات فى بيئة الأعمال المصرية.

قائمة المراجع :

أولا المراجع العربية :

-إبراهيم، أكرم خليفة محمد، (2021)، "أثر خصائص الشركات فى مستوى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير السنوية: دراسة إختبارية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "، ***مجلةالفكر المحاسبى، كلية التجارة- جامعة عين شمس،*** المجلد25، العدد 2، ص ص.1-31.

-إبراهيم، أمل ميرغنى الماحى، (2016)، "دور المراجعة التحليلية فى رفع كفاءة الأداء المالى فى القطاع المالى السودانى "، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزعيم الأزهرى – السودان.

-أبوبكر، أحمد فتوح محمد، (2018)، "أثر أنشطة التحوط على كفاءة إدارة المخاطر بالبنوك التجارية – مع دراسة ميدانية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة كفرالشيخ – جمهورية مصر العربية.

-أبوخزانة، إيهاب محمد، (2018)، "مدى مساهمة الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية فى ضوء"IFRS7" فى تنشيط سيولة الأسهم بالبورصة المصرية "، ***مجلةالفكر المحاسبى، كلية التجارة- جامعة عين شمس،*** المجلد22، العدد 1، ص ص.946-987.

----------، (2022)، " محاسبة البنوك وشركات التامين، الطبعة الثانية، بدون ناشر.

- أحمد، محمد سعد على، (2020)، "دور نظام الرقابة الداخلية فى تطبيق نماذج التقويم المصرفى لزيادة فاعلية إدارة المخاطر المصرفية:دراسة حالة بنك أم درمان الوطنى "، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين – السودان.

-البياتى، محمد طلعت محمد، (2017)، "أثر خاصية الموثوقية لنظام المعلومات المحاسبى الإلكترونى فى تطوير أداء إدارة مخاطر الإئتمان – دراسة ميدانية على القطاع المصرفى العراقى"، ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالاسماعيلية- جامعة قناةالسويس،*** ملحق، المجلد الثامن، ص ص.651-681.

-الدليل المصرى لحوكمة الشركات، (2016)، مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية، 26يوليو 2016.

-الدوياتى، داليدا محمد عادل، (2016)، "أثر التكامل بين القياس المتوازن للأداء وإدارة المخاطر الإستراتيجية على الأداء التنافسى للبنوك "، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية.

-الزكى، رحاب كمال محمود محمد .، (2019)، "إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر غير المالية بهدف تعظيم جودة ومنفعة التقارير المالية فى إتخاذ القرارات الإستثمارية مع دراسة تطبيقية "، ***مجلة الدراسات و البحوث التجارية، كليةالتجارة- جامعة بنها*** ، المجلد 39، العدد 1، ص ص143-196.

-الشعراوى، حسام حسن محمود، (2015)، "أثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة على جودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية "، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية.

-الصائغ، مها فيصل ،الحربى، سلمى عويض .، (2022)، "أثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالى للبنوك المدرجة فى سوق الأسهم السعودى (تداول): دراسة تطبيقية "، ***مجلة***

البحوث التجارية، كليةالتجارة- جامعة الزقازيق، المجلد 44، العدد 1، ص ص.281-334.

-الصيرفى، أسماء أحمد، (2018)، "أثر مستوى إفصاح البنوك التجارية عن ممارسات إدارة المخاطر على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية. "، "، ***مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية***، المجلد الثانى، العدد الثانى، ص ص. 133-185.

-الفقى، رشا على إبراهيم، (2021)، "قياس العلاقة بين هيكل رأس المال ومستوى إدارة المخاطر الرقمية وإنعكاسها على الأداء المحاسبى فى البنوك: مؤشر مقترح وأدلة تطبيقية من البورصة المصرية"، ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة- جامعة قناةالسويس***، المجلد الثالث، العدد الثالث، ص ص. 1-93.

-القليطى، إبراهيم عبدالمجيد على، (2019)، "تأثير الإفصاح عن المخاطر على القيمة السوقية للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية"، ***مجلةالاسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية***، المجلد الثالث، العدد الثانى، ص ص. 1-73.

-العشيبات، سامى جمال عفاش، (2022)، "أثر مخاطر السيولة على المصارف الإسلامية: دراسة حالة على المصارف الإسلامية الأردنية"، ***مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية***، العدد63، ص ص. 137-154.

-القرشى، عبدالله على أحمد. المقدشى، على حسين (2019)، "إستخدام الشبكة العصبية الإصطناعية فى تحليل أثر إدارة المخاطر المصرفية" ***مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ،جامعة العربى بن مهيدى أم البواقى، اليمن***، المجلد 6، العدد4، ص ص. 9-46.

-المالكى، معتز كاظم، (2021)، "دوافع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وأثرها على الإفصاح المحاسبى فى البيانات المالية: بحث تطبيقى فى عينة من المصارف العراقية الخاصة"، ***المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،العراق***، العدد21، ص ص. 149-164.

-المروج، نمر يوسف قطيش، (2020)، "أثر المخاطر المصرفية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة فى بورصة عمان "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك- الأردن.

-النجار، فايق جبر ،(2015) ،إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة عليها متاح على http://www.alexbank.com .

-تمراز، محمد حامد مصطفى ،أحمد، زمزم احمد، ذكرى، إنجى فوزى .، (2020)، "أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقاً لمقررات لجنة بازل على إدارة التدفقات النقدية التشغيلية "، ***مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كليةالتجارة- جامعة بنها***، العدد 3، ص ص.469-492.

-جاهل، المهدى ،حسن هادى.، (2021)، "إدارة مخاطر سعر الفائدة وأثرها على الأداء المالى: دراسة تطبيقية فى عينة من المصارف العراقية للمدة 2013-2014"، ***المجلة الدولية للأبحاث فى العلوم التربوية والإنسانية والأداب واللغات، جامعة البصرة ،العراق***، المجلد 2.، العدد 4، ص ص.471-492.

-حجاج، المهدى، زعباط، لطفى.، سعداوى، نعيمة .، (2019)، "دور التدقيق الداخلى فى تفعيل إدارة المخاطر فى البنوك "،***المجلة الدولية للأداء الإقتصادى، جامعةمحمد بوقرة بومرداس ،الجزائر***، العدد 3، ص ص.129-140.

-حسن، إيمان احمد، (2020)، "أثر الإفصاح عن المخاطر وتكلفة التمويل على قيمة الشركة دراسة تطبيقية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس – جمهورية مصر العربية.

-حسين، علاء على أحمد، (2016)، "قياس العلاقة بين التطبيق الإلزامى لقواعد حوكمة الشركات ومستويات مخاطر الإئتمان المصرفى وإنعكاستها على القيمة الإقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزى "، ***مجلةالفكر المحاسبى، كلية التجارة- جامعة عين شمس***، المجلد20، العدد 4، ص ص.229-299.

-حمودة، أم الخير، (2021)، "دور الحوكمة المصرفية فى الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الجزائرية- دراسة ميدانية بإستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة – الجزائر.

-خليل، منى على محمد. صبح، محمود محمد عبدالهادى.، (2019)، "دور مؤشر الإستقرار والسلامة المالى فى إدارة المخاطر المصرفية: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفى المصرى."، "، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة- جامعة عين شمس**، العدد الأول ،ص ص.329-350.

-زهر، إكرامى جمال السيد، (2019)، "تحليل العلاقة بين الملكية "النوع ودرجة التركيز" والإفصاح الكمى والنوعى عن المخاطر وأثرها على سيولة الأسهم: دراسة تطبيقية."، ***مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة- جامعة بنى سويف***، ، العدد الثانى، ص ص. 354-438.

-سلامة، إيمان محمد السعيد، (2018)، "أثرجودة لجنة إدارة المخاطر ودورة حياة الشركة على جودة الإفصاح عن المخاطر المالية وإنعكاسه على سمعة الشركات:دراسة تطبيقية "، ***مجلةالفكر المحاسبى، كلية التجارة- جامعة عين شمس***، المجلد22، العدد 2، ص ص.10-77.

-سليم، محسن . خميسى ،بن رجم محمد.، (2016)، "الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة : مقاربة السيولة المعرضة للمخاطر "، ***مجلةالإقتصاد والمالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الشلف، الجزائر***، العدد 3، ص ص.59-68.

-شرف، إبراهيم أحمد، (2015)، "أثر الإفصاح غير المالى عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقدير أصحاب المصالح بالشركة لخلق قيمة، دراسة ميدانية وتجريبية"، ***رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة- جامعة دمنهور.***

-صالح، رضا إبراهيم . العجمى ،هالة عبدالفتاح. السمادونى، حمادة فتح الله.، (2020)، "أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختيارى عن المخاطر غير المالية مع دراسة تطبيقية "، ***مجلةالدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة- جامعة كفرالشيخ***، العدد التاسع، ص ص. 774-812.

-صالح، نرمين محمد . على ،عبدالوهاب نصر.، (2021)، "أثر مستوى الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة على قيمة البنك التجارى دراسة تطبيقية على

البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية "، ***مجلةالاسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية***، المجلد الخامس، العدد الثانى، ص ص. 1-58.

- عبدالمتعال، هبة عبدالمتعال أحمد.، مطاوع، مطاوع السعيد السيد .، (2022)، "أثر القياس والإفصاح عن الأدوات المالية والتنمية المستدامة على تنشيط الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "، ***مجلة البحوث التجارية، كليةالتجارة- جامعة الزقازيق***، المجلد 44، العدد 1، ص ص.207-250.
- على، أيمن صابر السيد.، (2017)، "دراسة أهمية وأثر الإفصاح غير المالى لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشأة وإحتياجات أصحاب المصالح "، ***مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة- جامعة عين شمس***، المجلد21، العدد 2، ص ص.1-60.
- غندور، غسان فاروق.، (2019)، "قياس مخاطر سعر الفائدة لدى المصارف الخاصة فى سورية فى ظل معايير بازل الدولية: حالة تطبيقية على مصرف سورية والمهجر"BSO" "، ***مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد- جامعة كركوك***، المجلد9، العدد 1، ص ص.180-209.
- قاسم، زينب عبدالحفيظ أحمد. أحمد، خالد حسين. خطاب، جمال سعد.، (2017)، "إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر المالية الإئتمانية وإنعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك: دراسة تطبيقية"، ***رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية التجارة - جامعة عين شمس***.
- محبوب، على.، سنوسى، على.، (2020)، "قياس المخاطر التشغيلية فى البنوك التجارية : دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية بإستخدام تقنية مؤشر Score-Z لقياس الإستقرار المالى بالتطبيق على مصرف السلام الجزائر للفترة 2016-2017 "، ***مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال ، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف***، المجلد6، العدد 3، ص ص.10-62.
- مخلوفى، عائشة، (2017)، "إدارة مخاطر الإئتمان المصرفى وأثرها على الأداء المالى للبنوك التجارية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة قاصدى مرباح - الجزائر.
- معايير المحاسبة المصرية، (2015) قرار وزير الإستثمار 110 لعام 2015، الطبعة الأولى، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- معايير المحاسبة المصرية، (2019) قرار وزير الإستثمار 96 لعام 2019، الطبعة الأولى، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- مليجى، مجدى مليجى، (2017)، "محددات الإفصاح عن المخاطر وأثره على القرارات المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى سوق رأس المال المصرى "، ***مجلةالبحوث المحاسبية ،كلية التجارة – جامعة طنطا***، العدد الثانى، المجلد الثانى، ص ص.138- 199.
- نورالدين، بسنت على احمد، (2019)، "أثر المحاسبة عن المخاطر الإئتمانية فى ظل نشاط توريق الديون على الحوكمة المصرفية "، ***مجلةالبحوث المالية والتجارية ،كلية التجارة – جامعة بورسعيد***، العدد الثانى، ص ص.83- 109.

-نورالدين، عسجد أمين السيد،خالد، حسن عوض، (2020)، "دور المراجعة التحليلية فى الحد من المخاطر المصرفية :دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، "، ***رسالةماجستيرغير منشورة، كلية الدراسات العليا - جامعة النيلين،*** ص ص1-143.

- وزارة الإستثمار والتعاون الدولى.(2019). قرار وزير الإستثمار والتعاون الدولى رقم 69لسنة2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. ملحق جريدة الوقائع المصرية، العدد 81 تابع (أ).

-ثانيا المراجع الأجنبية :

- Abdel-Azim,M., & Abdelmoniem, Z. (2015)." Risk Management and Disclosure and Their Impact on Firm Value: the Case of Egypt". ***International Journal of Business, Accounting, & Finance***, Vol 9, No1.pp1-14.
- Abdullah,M., Z.Shukor, Z.Mohamed and A,Ahmed. (2015)." Risk Management Disclosure Astudy on the effect of voluntary risk management disclosure toward Firm Value ". ***Journal of Applied Accounting Research*** , Vol 16, No3.pp 400-432.
- Abu-Alrop, J., and Kokh, A., (2020).," Impact of Credit Risk on the Performance of Russian Commercial Banks". ***Journal of Applied Economic Research,*** Vol, 19, Issue 1,. PP 5 – 18.
- Aldasoro, I., Gambacorta, L., Giudici, P., and Ieach, T., (2020). "Operational and Cyber risks in financial sector, Bis working papers, No.840,p.p1-36.
- Alshatti, A. (2015). "The Effect of Credit Risk Management on Financial Performance of theJordanian Commercial Banks". ***InvestmentManagement and Financial Innovations***, Vol 12, Issue 1, PP 338 – 344.
- Alzead, R., Hussainey, K. (2017)." Risk Disclosure Practice in Saudi non-financial Listed Companies ". Corporate Ownership & Control, Vol 14, No4.pp262-275.
- Al- Ajlouni, A., and Al-Hakim, M., (2018). "Financial technology in banking industry: challenges and opportunites, ***Avalable at :*** www.ssrn.com.
- AL-Hadi,A., M.Mostafa and A,Habib. (2016)." Risk Committee, Firm Life Cycle, and Market Risk Disclosure ". ***Corporate Governance : An International Review*** , Vol 24, No2.pp145-170.
- Ashfaq, K., Zhang, R., Munaim, A., and Razzaq, N. (2016). "An Investigation into the Determinants of Risk Disclosure in Banks: Evidence

from Financial Sector of Pakistan". ***International Journal of Economics and Financial*** . Vol, 6, NO(3),pp 1049-1058.

- Basel Committee on Banking Supervision, (December-2010) "Basel III international framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring".
- Beretta , S., Bozzolan, S. (2004). "A framework for the analaysis of firm risk communcation", ***The International Journal of Accounting***, Vol., 39,No 3.pp.256-288.
- Bessis, J. (2015). Risk management in banking. John Wiley & Sons.
- Buckby, S., G., Gallery and J.Ma., (2015). "An Analysis of risk management disclosures: Australin evidence", ***Managerial Auditing Journal***, Vol., 30,.pp.812-869.
- Committee of Sponsoring Organizations of the Tread way Commission COSO .(2017), Enterprise Risk Management- Integrating with Strategy and Performance -Executive Summary, June 2017.http://www.coso.org.
- Du, C., Song, L. and Wu, J., (2016). "Bank accounting disclosure, information content in stock prices, and stock crash risk: Global evidence", ***Pacific Accounting Review***, Vol. 28, No.3,pp: 260-278.

- Elamer, A., Ntim, G. and Abdou, A., (2017). "Islamic Governance,National Governance, and Bank Risk Management and Disclosure in MENA Countries". Business & Society, http://ssrn.com.
- Elfeky, I., (2017), "The Extent Of Voluntary Disclosure And Its Determinants In Emerging Markets: Evidence From Egypt", ***The Journal of Finance and Data Science***,Vol, 3., PP: 45-59.
- Elshandidy, T., Shrives, P., Bamber, M,. and Abraham, S,. (2017), " Risk Reporting: A review of the literature and implication for future research ", ***Journal Of Accounting literature***, Vol. 40 No. 1, pp. 54-82. https://doi.org/10.1016/j.acclit.2017.12.001.
- Elshandidy, T., Neri, L., (2015), " Corporate governance, risk disclosure practice, and market liquidity: comparative evidence from the UK and Italy. Corporate governance: ", ***An International Review***, Vol. 23.,NO, 4., pp:133-147.
- Farhat, I., (2016), "Impact of Corporate Governance Mechanism on the Level and Quality of Risk disclosure during the Arab Spring: Evidence from the Tunisian Capital market", **Doctral thesis in Accounting University of Cartage.**

- Ghazali.A., Shafie.N.,, Sanusi.Z.,(2015) Earnings Management: An Analysis of Opportunistic Behaviour, Monitoring Mechanismand Financial Distress. ***Procedia Economics and Finance***, Vol 28, PP,190 – 201.
- Habbash, M. Hussainey K. and Awad, E., (2016), "The Determinants of Voluntary disclosure in saudi Arabia: An empirical Study ", ***International Journal of Accounting Auditing and Performance Evaluation***, Vol. 12, No 3, pp.213-243.
- Habtoor, S., Ahmed, N., Baabbad, A., Masood, A., Mohamed, R,. and Haat, H. (2018). "Corporate risk disclosure Practice in Saudi Arabia: Secrecy versus Transparency ". ***International Journal of Advanced and Applied Sciences***. , pp 42-58.
- Hassan, O., Marston, C., (2019), "Disclosure Measurment in the Empirical Accounting Literature- Areview Article ***International Journal of Accounting***, Vol.54, No 2, https://www.worldscientific.com/doi/epdf/10.1142/S1094406019500069.
- Herve, A.; Julien, C., (2018), "Adoption of IAS/IFRS, Liquidity constraints, and Credit rationing: The case of the European banking industry ", ***The Quarterly Review of Economics and Finance***, Vol. 63, pp.249-258.

Hopkin, P., (2018). "Fundamentals of risk management-
Understanding, evaluating and implementing effective risk Management". ***Kogan Page Publishers***.

- Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW).(2011). Reporting Business Risks: Meeting Expectations. London:.
- Jankensgård, H., (2018), ""Between a rock and a hard place: New evidence on the relationship between ownership and voluntary disclosure"", ***International Review of Financial Analysis***, Vol, 56., pp: 281-291.
- Jizi, M., and Dixon, R., (2017). "Are Risk Management Disclosures Informative or Tautological? Evidence from the USA Banking Sector ". ***Accounting Perspectives / Perspectives Comptables***.VOL.16, NO 1, PP:7-30.
- Klepczarek, E., (2016)." Disclosure of risk information in theEuropean banking sector". http://ssrn.com.

- Khalif, H., Hussainey K. (2016). "The Association between Risk Disclosures and Firm Characteristics: a meta-analsis". ***Journal of Risk Research***, Vol 19, No 2, pp 181 – 211.
- Kosmala, M., Btach, J., and Gorczynska, M. (2015). "Voluntary Risk reporting in annual reports: case study of the practices of polish public companies". ***Financial Internet Quarterly e-Finance***, Vol 10, pp 46 – 59.
- Maas, J. (2016). "The quality of liquidity risk disclosure by European banks (A&C)". ***Radioed University Department of Economics & Business*** Economics In partial fulfillment of the requirements for the degree of Master in Science Nijmegen.
- Madrigal M, Guzmán B, Guzmán C (2015)." Determinants of Corporate Risk Disclosure In Large Spanish Companies: A Snapshot". ***Contaduría y Administración***, Vol, 60. No, 4., PP:757-775.
- Malvina, M., Battista, M., Cucinelli,D .,(2018) , "Credit risk in European banks: The bright side of the Internal Ratings Based approach" ., ***Journal of Banking and Finance,*** Vol, 93., PP:257-275.
- Maria L. Malvina M, and Laura Nieri. (2018). "Effects of IFRS-13 on the relevance of fair value adjusted by credit risk: Evidence from Europe".***Advances in Accounting***. VOL 40, pp: 89-97.
- Mariano Gonzalez-Sanchez.. (2018). "Credit risk in European banks: The bright side of the internal ratings based approach".***Journal of Banking& Finance***. VOL. 93,pp: 213-229.
- Maturbongs P, Budiharta., & P. D,.(2015). "The Impact of Corporate Social Responsibility Disclosure to Market Reaction with Profitability as Moderating Variable",. ***Journal of accounting and public policy,.*** VOL. 36,pp: 111-138.
- Mazumer, E., and Hossain, M,. (2018). "Research on corporate risk reporting: current trends and future avenues ". ***The Journal of Asian Finance&Economics and Business (JAFEB)***. VOL. 5, NO 1, PP: 29-41.
- Mokhtar,E., Elharidy, A., and Mandour, M., (2018), " Compliance with IFRs: The case of Risk Disclosure Practices In Egypt", ***Arab Economic And Business Journal,*** Vol,13., PP:1–14.
- Moumen, N., Ben Othman, H. and Hussainey K (2016). "Board structure and the informativeness of risk disclosure: Evidence from Mena emerging Markets". ***Advaces in Accounting Incorporating Advances in International Accounting*** , pp 1 – 15.
- Neifar, S., and Jarboui, A., (2017), ""Corporate Governance and Operational Risk Voluntary Disclosure: Evidence From Islamic Banks",

Research in International Business and Finance, Vol 28, is available online at: www.palgrave-journals.com.

- Noomen, N., & Abbes, M. B., (2018).," The Determinants of Credit Risk Management of Islamic Microfinance Institutions. IUP"., ***Journal of Financial Risk Management***., Vol, 15., pp: 1-25.
- Osuka, B. and Amako, J. (2015). "Credit Management in Nigeria Deposit Money Banks (2003-2013) (A Study of Selected Deposit Money Banks)". ***International Research Journal of Education and Innovation (IRJEI)***, Vol 1, No3, pp 66 – 103.
- Pangestuti, D., Takidah, E. and Anggraini R,. (2017). "Firm Size, Board Size, and Ownership Structure and Risk Management Disclosureon Islamic Banking in Indonesia". ***Jurnal Akuntansi dan KeuanganIslam***, Vol 5., NO, 2., pp:121-141.
- Peter, R.Demergian, Johan, D; and Chad, (2016), "Fair Value Accounting and Debt Contracting: Evidence from Adoption of SFAS 159 ", ***Journal Of Accounting Research***, Vol. 54, Issue 4, pp.1041-1076.
- Rahayu, I., Sartika, D., and Hamdani, R. (2022). "Risk Management Disclosure and Their Effect on Banking Firms Value in Indonesia**".,** ***Humanities and Social Sciences Letters,*** Vol, 10., No. 2 .,pp: 139-149**.**

-Rampini, A. A., Viswanathan, S., & Vuillemey, G. (2017). Risk management in financial institutions.

- Ray, B.XI, L; and Lakshmanan, (2015), "Contractibility and Transparency of Financial Statement Information Prepard Under IFRS: Evidence from Debt Contracts Around IFRS Adoption", ***Journal Of Accounting Research***, Vol. 53,Issue 5, pp.915-963.

-Sadgrove, K. (2016).," complete guide to business risk. The - management. Routledge."

- Saggar, R. and Singh, B. (2017). "Corporate governance and Risk Reporting: Indian Evidence". ***Managerial Auditing Journal***,Vol 32, No4/5, pp 1 – 39.
- Şenol, Z. and Karaca, S., (2017). "The Effect Of Enterprise Risk Management On Firm Performance: A Case Study On Turkey". ***Financial Studies***, vol. 21, No, 2, pp. 6-30..
- Silva, M., Albuquerque, F,. Marcelino, M., and Quiros, J., (2015). "Risk Disclosure in the Financial Statements: An Analysis of the Notes of Portuguese Non-Financial Corporations, REPEC, Brasilia,. pp. 320-341.
- Tan, Y., Zeng, C., and Elshandidy, T. (2017)." Risk disclosures, international orientation, and share price informativeness: Evidence from

China". ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation,*** Vol, 29., pp: 81 -102.

- Tauringana, V., and Chithambo, L., (2016), "Determination of Risk disclosure compliance in Malawi: a mixed-method approach", ***Journal Of Accounting in Emerging Economies***, Vol. 6,v No 2, pp.111-137.
- Taylor, G., Tower, G., and Neilson ,J., (2010), "Corporate Communication of Financial Risk", ***Journal Of Accounting and Finance***, Vol. 50,No 2, pp.417-446.
- Trade and Development Board (TD),(2017)., " The role of disclosure in risk assessment and enhancing the usefulness of corporate reporting in decision making"., ***United Nations Conference on Trade and Development,*** Thirty- fourth session, Geneva, 1-3, pp.1-14**.**
- Trust R. ,Eftychia Nikolaidou. (2018). "Determination of credit risk in the banking system in Sub-Saharan Africa".***Journal of Review of Development Finance*** ,pp: 1-13.

-Togok, H., Isa, C., and Zainuddin, S. (2016)." Enterprise risk management adoption in Malaysia: A disclosure approach". ***Asian Journal of Business and Accounting***, Vol, 9., No,1., pp: 83-104.

- Van Vuuren. J. (2016)." Risk management disclosure practices in accordance with King II and III: the case of selected JSE listed companies" .***International Journal of Economics and Finance Studies***, Vol, 8,. No,2., pp: 159-174.
- Willesson, M., (2014). "New Experiences from Voluntary Risk Disclosures.

Operational Risk in Nordic Banks". ***Journal of Financial Management, Markets and Institutions***,Vol. 2,. NO. 1., pp:105-126.

- Yiwei F. James F,Yun Zhu. and Lingxiang Li. (2018). "The impact of accounting laws and standards on bank risks: Evidence from transition countries".***Journal of Economics and Business***. VOL. 95, pp: 103.

الملاحق.

ملحق رقم (1) قائمة الإستقصاء

جامعة كفرالشيخ
كلية التجارة
قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم
قائمة استقصاء

السيد الأستاذ الفاضل/..... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته يقوم الباحث / محمد موسى عبدالله سطان بإعداد رسالة لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة بعنوان: "***إطار مقترح للإفصاح عن المعلومات المحاسبية لأغراض إدارة المخاطر المصرفية: مع دراسة تطبيقية بالبيئة المصرية.***

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
رضا إبراهيم عبدالقادر صالح
أستاذ المحاسبة المالية ونائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة – جامعة كفر الشيخ

الأستاذ الدكتور
على مجاهد أحمد السيد
أستاذ محاسبة التكاليف والادارية ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

تعتبر المخاطر مكون من مكونات أى شركة فالشركات تتعرض الى مجموعة من المخاطر المالية وغير المالية والتى تؤثر بصورة كبيرة على قيم هذه الشركات، وبالتالى فإن تحديد المخاطر وقياسها وإدارتها تعتبر من العوامل الهامة التى تساعد الشركات بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة فى تحقيق أهدافها. وبناء على ذلك يهدف هذا البحث إلي دراسة العلاقة بين الإطار المقترح للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية.

ونظرا لأن قيمة ونجاح البحث العلمي لا تتحقق إلا من خلال ربط الجوانب العلمية بالجوانب العملية فإن الباحث يحاول من خلال قائمة الاستقصاء التعرف علي أرائكم حول موضوع البحث وذلك من خلال الإجابة علي التساؤلات التي تحتويها القائمة المرفقة حيث تمثل إجاباتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث. والباحث إذ يقدر لسيادتكم تعاونكم المثمر، ويؤكد لسيادتكم أن إجاباتكم سوف تعامل بسرية تامة، وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، ويعتذر لسيادتكم عما قد يسببه لكم من مشقة وجهد وتضحية بجزء ثمين من وقتكم لاستيفاء هذا الاستقصاء، راجيا من الله عز وجل أن يجزيكم عنه خير الجزاء.

ولسيادتكم وافر الشكر والتقدير ،،، الباحث

محمد موسى عبدالله سلطان
مدرس مساعد بقسم المحاسبة بكلية التجارة – جامعة كفرالشيخ

أولا : البيانات الشخصية :

الإسم (اختياري) : .....

المؤهلات العلمية :

□ بكالوريوس محاسبة
□ دبلوم دراسات عليا في المحاسبة
□ ماجستير في المحاسبة
□ دكتوراه في المحاسبة

3 – **جهة العمل / الوظيفة**

□ عضو هيئة تدريس بالجامعات
□ مدير مالي (معدي التقارير المالية)
□ موظف بالقطاع المصرفى
□ مستثمر أو محلل مالي (مستخدمي التقارير المالية)

4 – **عدد سنوات الخبرة**

□ أقل من 5 سنوات
□ من 5 سنوات إلي 10 سنوات
□ أكثر من 10 سنوات

ملحوظة هامة : برجاء قراءة الصفحة التالية حيث تعتبر مقدمة هامة سوف تساعد سيادتكم في الإجابة علي قائمة الاستقصاء الواردة في الصفحات التالية لها.

ثانيا : ملخص إرشادى :

مكونات الإطار المقترح:

يتكون الإطار المقترح للإفصاح عن المعلومات المحاسبية لأغراض إدارة المخاطر المصرفية من مجموعة من المؤشرات التى تهدف الى توفير المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة الأنواع المختلفة للمخاطر المصرفية.

إدارة المخاطر المصرفية هى عملية يتم من خلالها تحديد وتقييم وقياس المخاطر التى يتعرض لها البنك، ووضع مجموعة من الإجراءات والإستراتيجيات الملائمة لإكتشاف، وتجنب وتقليل أثار تلك المخاطر، وذلك فى ضوء تحليل العلاقة بين العائد والتكلفة وذلك بهدف تحقيق التوازن بين مستوى الربحية ومستوى المخاطر التى يمكن تحملها.

تتمثل المخاطر المصرفية وفقاً للإطار المقترح فى مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر العملة، مخاطر السلع الأساسية، المخاطر الإستراتيجية، مخاطر الأعمال، المخاطر التشغيلية، مخاطر المعلومات والتكنولوجيا، والمخاطر البيئية.

إدارة مخاطر الإئتمان: ويقصد بها السياسات التي يتم تطويرها لضمان إستمرار منح القروض للغير في الحدود المسموح بها.

إدارة مخاطر السيولة: ويقصد بها الإجراءات المطبقة لضمان توفيرالنقدية للمودعين والمقرضين.

إدارة مخاطر سعر الفائدة ويقصد بها الطرق المستحدثة لرصد وقياس التغيرات التي تطرأ على سعر الفائدة.

إدارة مخاطر سعر العملة ويقصد بها الطرق المستحدثة لرصد وقياس التغيرات التي تطرأ على سعر العملات الأجنبية.

إدارة مخاطر السلع الأساسية ويقصد بها الطرق المستحدثة لقياس المخاطر الناتجة عن التغير فى أسعار السلع والمواد الخام.

إدارة المخاطر الإستراتيجية ويقصد بها الطرق المستحدثة لقياس المخاطر الناتجة عن عدم تبنى الإستراتيجيات الملائمة لتحقيق المزيج المناسب من الخدمات المصرفية التى يقدمها البنك.

إدارة مخاطر الأعمال ويقصد بها الطرق المستحدثة لقياس المخاطر الناتجة عن سوء استغلال الموارد المتاحة بما فيها الموارد البشرية.

إدارة المخاطر التشغيلية ويقصد بها الطرق المستحدثة لقياس المخاطر التى تتعرض لها البنوك اثناء التشغيل فى ظل عدم وجود التكامل المطلوب بين أنظمة البنك.

إدارة مخاطر المعلومات والتكنولوجيا وهى الطرق المستحدثة للتعامل مع المخاطر التقنية والتكنولوجية التى تتعرض لها البنوك اثناء التشغيل.

إدارة المخاطر البيئية ويقصد بها الطرق المستحدثة لقياس وإدارة المخاطر التى تتعرض لها البنوك نتيجة الكوارث الطبيعية والتغيرات البيئية والإجتماعية المحيطة بالبنك.

ثالثا : الرجاء وضع علامة (√) أمام درجة الإتفاق التي تناسب وجهة نظركم في كل من الأسئلة التالية:

		موافق	محايد	غير موافق
X1	**1-المؤشر الاول: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر الإئتمان. من وجهة نظر سيادتكم افصاح الشركات عن المعلومات التالية يساهم فى أغراض إدارة مخاطر الإئتمان.**			
X1.1	تصنيف الحسابات المدينة حسب النوع.			
X1.2	تصنيف الحسابات المدينة حسب الجدارة الائتمانية			
X1.3	جدولة أعمار الحسابات المدينة (جدول أعمار الديون).			
X1.4	الديون المستحقة غير المدفوعة .			
X1.5	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.			
X1.6	التوزيع الجغرافي للمبالغ المعرضة لمخاطر الإئتمان.			
X1.7	البيانات الكمية عن مخاطر الإئتمان (الحد الاقصى للإئتمان).			
X1.8	الملاحظات على تركيز الإئتمان (تصنيف الديون طبقاً للقطاع).			
X1.9	المقارنة مع السنوات السابقة فيما يتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر الإئتمان .			
X1.10	الإلتزامات الناتجة عن ضمان ديون الغير.			
X1.11	11-الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات المتعددة .			
X1.12	12-الضمانات الإئتمانية الأخرى المتحصل عليها.			
X1.13	القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات الملكية.			
X1.14	طبيعة المخاطر الإئتمانية .			
X1.15	15- -مخاطر الإئتمان لكل فئة من فئات الأصول (مخصصات خسائر القروض).			
X1.16	16-القروض التي تم إعادة هيكلتها خلال العام.			

		موافق	محايد	غير موافق
X1.17	17-القروض من مصادر غير مصرفية.			
X1.18	18-التغيير التراكمى في القيمة العادلة.			
X1.19	19-النماذج المستحدثة لقياس مخاطر الإئتمان.			
	20- معلومات أخرى يجب إضافتها من وجهة نظركم			
X2	**المؤشر الثانى: المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر السيولة. من وجهة نظر سيادتكم إفصاح الشركات عن المعلومات التالية يساهم فى أغراض إدارة مخاطر السيولة.**			
X2.1	بيانات كمية عن مصادر السيولة النقدية وما يعادلها.			
X2.2	نسب السيولة.			
X2.3	المقارنة مع السنوات السابقة فيما يتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر السيولة.			
X2.4	تعريف مخاطر السيولة والدوافع المرتبطة بها.			
X2.5	التغيرات في المبيعات.			
X2.6	نسبة الرافعة التشغيلية.			
X2.7	مصادر التمويل المتاحة ومده التمويل لكل مصدر.			
X2.8	تقارير السيولة الداخلية.			
X2.9	9-النماذج المستحدثة في قياس مخاطر السيولة			
	10- معلومات أخرى يجب إضافتها من وجهة نظركم			
X3	**المؤشر الثالث: المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر سعر الفائدة. من وجهة نظر سيادتكم إفصاح الشركات عن المعلومات التالية يساهم فى أغراض إدارة مخاطر سعر الفائدة.**			
X3.1	تحليل الحساسية لأسعار الفائدة.			
X3.2	أدوات التحوط الخاصة بالمشتقات المالية.			
X3.3	تصنيف الديون من حيث معدلات الفائدة (ثابتة او متغيرة).			
X3.4	المقارنة مع السنوات السابقة فيما يتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر سعر الفائدة.			
X3.5	5-الطرق المستخدمة لقياس مخاطر سعر الفائدة.			
	6-معلومات أخرى يجب إضافتها من وجهة نظركم			
X4	**المؤشر الرابع: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر التغير فى سعر العملة. من وجهة نظر سيادتكم إفصاح الشركات عن المعلومات التالية يساهم فى أغراض إدارة مخاطر سعر العملة.**			
X4.1	تفاصيل عن بنود العملأت الاجنبية.			
X4.2	تحليل الحساسية لكل عملة.			
X4.3	المقارنة مع السنوات السابقة فيما يتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر سعر العملة.			
X4.4	تعريف مخاطر تغير سعرالعملة .			
	معلومات أخرى يجب إضافتها من وجهة نظركم			
X5	**المؤشر الخامس: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر السلع الأساسية. من وجهة نظر سيادتكم إفصاح الشركات عن المعلومات التالية يساهم فى أغراض إدارة مخاطر السلع الأساسية.**			
X5.1	تعريف مخاطر التغير في سعر السلع.			
X5.2	المواد الخام المعرضة لمخاطر السعر.			
X5.3	المقارنة مع السنوات السابقة فيما يتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر السلع الأساسية.			
X5.4	4- الطرق المستخدمة لقياس مخاطر سعر السلع.			
	5- معلومات أخرى يجب إضافتها من وجهة نظركم			

		موافق	محايد	غير موافق
X6	**المؤشر السادس: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة المخاطر الإستراتيجية. من وجهة نظر سيادتكم إفصاح الشركات عن المعلومات التالية يساهم فى أغراض إدارة المخاطر الإستراتيجية.**			
X6.1	ثبات الإستراتيجية الحالية لتحقيق الأهداف المستقبلية.			
X6.2	وجود صناعة أو سلعة مستقبلية لدى الشركة.			
X6.3	تنبؤات الإدارة للأرباح المستقبلية.			
X6.4	نصيب أو حصة الشركة المحتملة من السوق.			
X6.5	الأسواق الرئيسية المتوقعة وأقسام السوق لتوزيع المنتجات المستقبلية.			
X6.6	تاثير الأحداث الإستراتيجية على إستمرارية الشركة.			
X6.7	المصروفات الخاصة بالمشروعات الرأسمالية .			
X6.8	مدى الإعتماد على العملاء.			
X6.9	مدى الإعتماد على الموردين.			
X6.10	تكلفة البحث والتطوير.			
X6.11	عمليات الإندماج والإستحواذ.			
X6.12	مستوى التطور التكنولوجى.			
X6.13	التغيرات الإقتصادية.			
X6.14	التغيرات في تفضيلات العملاء.			
X6.15	التغيرات السياسية.			
	معلومات أخرى يجب إضافتها من وجهة نظركم			
X7	**المؤشر السابع: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر الأعمال. من وجهة نظر سيادتكم إفصاح الشركات عن المعلومات التالية يساهم فى أغراض إدارة مخاطر الأعمال.**			
X7.1	مدى مشاركة العاملين في وضع الخطط الإستراتيجية.			
X7.2	مدى تشجيع العاملين على الإبداع والإبتكار.			
X7.3	النظرة المستقبلية لمدى رضاء العاملين.			
X7.4	حالات الفساد وسوء إستغلال الموارد .			
X7.5	معدل دوران القيادات الإدارية ..			
X7.6	تأكل الإسم والعلامة التجارية.			
X7.7	مدى تقادم المخزون.			
X7.8	مدى الإلتزام بضوابط الجودة .			
X7.9	براءات الإختراع وحقوق الملكية الفكرية الأخرى.			
X7.10	تقلبات أسعارعوامل الإنتاج مثل المواد الخام .			
X7.11	أسماء وعدد المنافسين المحتملين.			
X7.12	نسبة الفشل في العلاقات مع العملاء .			
X7.13	مستوى الكفاءة والأداء.			
X7.14	معدلات تطويرالمنتج.			
X7.15	نسبة فقدان العملاء الرئيسين.			
	معلومات أخرى يجب إضافتها من وجهة نظركم			
X8	**المؤشرالثامن: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة المخاطرالتشغيلية. من وجهة نظر سيادتكم إفصاح الشركات عن المعلومات التالية يساهم فى أغراض إدارة المخاطر التشغيلية.**			
X8.1	الإفصاح عن المستوى المقبول لمخاطر نظام الرقابة الداخلية.			
X8.2	التغيير في السياسات المحاسبية المالية نتيجة تطبيق معيار محاسبي جديد.			
X8.3	آثر تطبيق المعيارالمحاسبى الجديد على طرق تقييم الأصول.			
X8.4	مدى الإمتثال للوائح المالية.			
X8.5	مدى الإمتثال لقواعد الإدراج فى سوق الأوراق المالية.			

		موافق	محايد	غير موافق
X8.6	مستوى مخاطر التقاضى.			
X8.7	مدى الإمتثال لمتطلبات حوكمة الشركات.			
	معلومات أخرى يجب إضافتها من وجهة نظركم			
X9	**المؤشر التاسع المعلومات: الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة مخاطر المعلومات والتكنولوجيا. من وجهة نظر سيادتكم إفصاح الشركات عن المعلومات التالية يساهم فى أغراض إدارة المعلومات والتكنولوجيا.**			
X9.1	مستوى المخاطر التقنية.			
X9.2	مستوى التطور السريع في التكنولوجيا.			
X9.3	مستوى مخاطر الأمان والحماية.			
X9.4	مدى جاهزية نظام المعلومات.			
X9.5	مدى سلامة وتكامل الإجراءات خلال مرحلة تشغيل النظام.			
X9.6	مستوى سرية وخصوصية البيانات المخزنة فى النظام.			
X9.7	مدى سلامة البنية التحتية المعلوماتية والتكنولوجية.			
X9.8	مستوى نقص أوعدم توافر المعلومات.			
X9.9	مستوى عدم دقة المعلومات المستقبلية.			
	معلومات أخرى يجب إضافتها من وجهة نظركم			
X10	**المؤشر العاشر: المعلومات الواجب الإفصاح عنها لأغراض إدارة المخاطر البيئية. من وجهة نظر سيادتكم إفصاح الشركات عن المعلومات التالية يساهم فى أغراض إدارة المخاطر البيئية.**			
X10.1	الكوارث الطبيعية التى حدثت .			
X10.2	مدى إستخدام المنتجات المضرة بيئيا.			
X10.3	الظروف الجوية فى بيئة العمل.			
X10.4	الحوادث البيئية التى حدثت والمحتمل حدوثها.			
X10.5	البيئة الإجتماعية (الدور المجتمعى للشركة).			
X10.6	القوانين والأنظمة الجديدة المتعلقة بالبيئة .			
	معلومات أخرى يجب إضافتها من وجهة نظركم			